

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٧٨

الخميس، ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ميسا - كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنتريا
	ألمانيا	السيد هيوستن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيستويريفا
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماجونغو
	الصين	السيد ياو شاو جون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دي ريفيه
	كوت ديفوار	السيد إيو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



192245 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

المجلس. خلال هذه الزيارات والاجتماعات، أثار إعجابي بنفس القدر التقدير المشترك لأولية الحل السياسي. جميع من تكلمت معهم كانوا واضحين في أن إحراز تقدم في تحقيق أهداف اتفاق ستوكهولم الذي أبرم في كانون الأول/ديسمبر، أمر حاسم الأهمية لفرض المفاوضات السياسية لإنهاء الحرب.

الحديدة، بطبيعة الحال، في صلب هذه الأهداف. ومن ثم فإن الطريق إلى الأمام واضح ويدعمه توافق آراء دولي - لتنفيذ اتفاق الحديدة، وبهذه التجربة وهذا السجل، إشراك الأطراف بسرعة في العمل بشأن تسوية أعتقد أن، خطوطها العريضة، معروفة جيدا للجميع. وقبل أن أنتقل إلى الحقائق في الميدان، أود أن أضيف عنصرين لهما أهمية مركزية وسياقية.

الأول والأهم بالتأكيد هو الحالة الإنسانية العصبية والمتدهورة، التي سنسمع جميعا عنها من زميلي السيد مارك لوكوك والسيد ديفيد بيسلي. والثاني هو الاحتمال المخيف لنشوب حرب في منطقتنا. وجدت لدى كل الناس الذي التقيت بهم، رغبة قوية في إبقاء اليمن بعيدا عن أي نزاع من هذا النوع، حال حدوثه. هذه رغبة أشاطرها تماما.

في الأسبوع الماضي، كان لي شرف لقاء الرئيس هادي منصور، الذي كان فرصة لي لكي أجدد التزامي بقضية نشاطها - وهي إعادة اليمن إلى السلام وفق ما حددته قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وبالإضافة إلى ذلك، في الليلة الماضية، عدت من زيارة إلى صنعاء، حيث تمكنت من مناقشة شواغلي مع القيادة هناك من أجل النهوض بتنفيذ اتفاق ستوكهولم والعملية السياسية.

إننا نواجه لحظة حاسمة في مصير هذه الحرب. ومن الضروري أن نفكر الآن معا في الحقائق والفرص التي تحدد فرصنا في التحرك نحو السلام.

أولا، فيما يتعلق بإعادة نشر بعض قوات التحالف في أجزاء من اليمن، فإن هذا الأمر كما أكد كبار المسؤولين في

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماءهم: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

ينضم السيد غريفيث إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من عمان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن آخر تطورات عملية السلام في اليمن.

منذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.8551)، حظيت بالاجتماع مع وزراء ومسؤولين كبار يعملون بشأن مسألة اليمن في العديد من البلدان والعديد من العواصم. وجرت طمأنتي في كل مرة إلى رغبتهم بالإجماع في رؤية تقدم يحرز صوب إيجاد حل سياسي ورؤيته بسرعة. ويعكس إجماع المجتمع الدولي، بطبيعة الحال، نفس الإجماع الذي نراه ونعتر به في

إن من شأن التقدم المحرز في الحديدة أن يتيح للطرفين العمل معاً، سواء في مجال الرصد الثلاثي أو جمع الإيرادات أو التقييمات المشتركة بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار المحتملة. ويجدوني الأمل في أن يمكننا التقدم المحرز في الحديدة في نهاية المطاف من التركيز على العملية السياسية، وأمل أن نرى ذلك قبل نهاية هذا الصيف. فاليمن، كما لاحظنا في السابق، ليس لديه وقت تضييعه.

ثالثاً، لاحظنا إحراز تقدّم محدود في تعز، ولكن حدث تقدم مع ذلك في فتح تعز أمام المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية. وأول بادرة لذلك الأمل - وقد استمعنا إلى بعض الإشارات إلى هذه المسألة خلال الجلسات التي عُقدت مؤخراً - ستكون إمكانية فتح معبر إنساني واحد. وسنستكشف مع لجنة تعز، التي أنشئت في السويد، تلك الفرص في الأيام القادمة وكيف يمكن الاستفادة منها من أجل كفالة الأمن والسلام والاستقرار في المدينة التي ما فتئت تنوق إلى ذلك أكثر من أي شيء آخر على مدى سنوات عديدة. ويجدوني الأمل أيضاً في أن تستفيد تعز من دعم المبادرات بقيادة محلية ومبادرات المجتمعات المحلية لرأب الصدع الذي خلفته الحرب. إن للجماعات النسائية تاريخاً متميزاً جداً في هذا النشاط في تعز، وأمل أن تتمكن جميعاً من الاستفادة من نموذجها.

وهناك بطبيعة الحال تحديات متبقية. وقد شعرنا جميعاً بالاستياء من الإعلان الصادر في صنعاء الأسبوع الماضي بفرض أحكام الإعدام على ٣٠ من السجناء. إن الأمين العام، كما نعلم جميعاً، يعارض عقوبة الإعدام في جميع الظروف. وأحكامهم الآن في مرحلة الاستئناف، وقد ناشدت بتطبيق الإجراءات القانونية الواجبة إلى جانب الرأفة، بروح من الإنسانية في نهاية المطاف.

ويساورني القلق أيضاً لكون المشهد السياسي والأمني في اليمن، سواء في الخطوط الأمامية أو في مناطق أخرى، يزداد

التحالف أنفسهم إنما يهدف إلى وضع السلام أولاً في صلب جهودهم الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في اليمن. وهذا تذكير بالرأي المعرب عنه بالفعل والذي مفاده أن السلام سيأتي بناء على الوعود التي قطعت في ستوكهولم والتي باتت الآن وعوداً يحافظ عليها في اليمن.

ثانياً، إن الحديدة، كما قلت، مسألة محورية كمدخل للعملية السياسية. وإنه ليسرني عظيم السرور أن أهنئ كلا الطرفين اللذين كان اجتماعهما هذا الأسبوع على ظهر سفينة تابعة للأمم المتحدة، بقيادة زميلي الفريق مايكل لوليسغارد، بنجاح ملحوظ. وعقد الاجتماع - كما قال مايكل - في المياه المفتوحة في البحر الأحمر. واتفق الطرفان، اللذان اجتمعا عن قرب على مدى يومين - وهو أول اجتماع في شكل مشترك منذ شباط/فبراير - على التفاصيل العملية لكل عمليات إعادة الانتشار المتوخاة في محادثاتنا في ستوكهولم. وذلك إنجاز هام وعلامة مشجعة على إحراز التقدم.

ومع ذلك، لا تزال هناك عقبة رئيسية - الاتفاق على قوات الأمن المحلية، على وجه الخصوص، وكذلك مسألة الإيرادات والحكومة. هذه المسائل ستتطلب عملاً شاقاً ومرونة واقتناعاً، كما حدث في اتفاق ستوكهولم، بأن أي حل هو حل مؤقت لأن الحل الأكثر ديمومة يكمن في الاتفاقات الشاملة التي سيتفاوض الطرفان بشأنها في وقت لاحق. سوف أضعف جهودي مع الطرفين في الأسابيع المقبلة من أجل التوصل إلى اتفاق يرضيهما، وأدعو جميع الأطراف إلى التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك بسرعة.

وإذا أمكن، فإني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر اللواء مايكل لوليسغارد على روح الزمالة والمثابرة والحكمة التي أبدتها. فقد أدت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة تحت قيادته دور حَكَم نزيه وفعال يتمتع بالمصداقية، وقدمت مساهمة كبيرة جداً في عملية السلام.

السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية): أعرب مجلس الأمن في قراره ٢٤٥١ (٢٠١٨) المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عن دعمه المطلق لعمليات الإغاثة الإنسانية في اليمن. ودعا على وجه التحديد إلى: أولاً، احترام القانون الدولي الإنساني؛ ثانياً، إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق؛ ثالثاً، توفير المزيد من التمويل لخطة الاستجابة للأمم المتحدة. وأشار المجلس أيضاً إلى الصلة بين إنهاء النزاع وتخفيف معاناة السكان. ومن المؤسف أن دعوات المجلس لم تلق أذناً صاغية.

وكما قلت في الشهر الماضي (انظر S/PV.8551)، تزداد ظروف معظم سكان اليمن سوءاً، ولا تتحسن. وإذا استمرت الأمور على هذا المنوال فينبغي لنا جميعاً أن نتوقع أن تفاقم الأوضاع. فالقتال مستعر. ومنذ حزيران/يونيه، فرّ ١٢٠ ٠٠٠ شخص من ديارهم، ليصل مجموع النازحين هذا العام إلى أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، بالإضافة إلى الملايين الذين أجبروا على الفرار في السنوات السابقة.

وقد شهدنا تجدد النزاع في محافظة الحديدة، على الرغم من وقف إطلاق النار على نطاق المحافظة المتفق عليه في ستوكهولم. وقبل أسبوعين، وقعت عدة أحياء في مدينة الحديدة تحت نيران المدفعية والاشتباكات العنيفة، مما ألحق أضراراً بالمنازل الخاصة وبمستشفى مهجور وغير ذلك من المواقع المدنية. وقُتل مدني واحد وأصيب أربعة آخرون بجروح عندما أصابت القذائف مسجداً محلياً. وأصيب سبعة أطفال بجروح في حادث قصف منفصل. وتأجج النزاع أيضاً جنوب المدينة. ففي مدينة الخوخة، أصاب القصف موقعا لاستضافة الأسر المشردة، مما أدى إلى إصابة ثلاثة أطفال بجراح وتدمير خزان للمياه. وفي الدرهمي، قُتل مدني بلغم أرضي وقتلت نيران القناصة طفلاً في التحيتا. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، نفذت الطائرات الحربية ست غارات جوية على الأقل في الحديدة.

وكما قال مارتن غريفيث لتوه، فقد خفّت حدة الأعمال القتالية في الحديدة الآن مرة أخرى وعاد إليها هدوء نسبي،

تجزؤاً. ومع استمرار الحرب، ثمة مخاطر كبيرة من أن تتفاقم التوترات وتصبح تهدتها وحلها أكثر صعوبة كلما طال أمد هذه الحرب. وهناك أيضاً استمرار الأعمال الاستفزازية السياسية والعسكرية التي يمكن أن تعيق عملية السلام. وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار في الحديدة لا يزال صامداً عموماً - وبشكل ملحوظ - لا تزال العمليات العسكرية مستمرة، كما يتم تذكيرنا مراراً، على العديد من الخطوط الأمامية الأخرى، فضلاً عن حدود اليمن مع المملكة العربية السعودية في الشمال. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء استمرار الهجمات التي تشنها حركة أنصار الله على البنية التحتية المدنية في المملكة العربية السعودية.

لقد بات اليمن قاب قوسين أو أدنى من مواجهة مأساة محتملة ناجمة عن التوترات في المنطقة. وليس في صالح اليمن الانجرار إلى حرب إقليمية. وينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات تأخذ اليمن في هذا الاتجاه. إننا بحاجة إلى تهدئة التوترات الإقليمية من أجل منع هذه المأساة، وإنقاذ الأرواح وإعطاء اليمن أفقاً للسلام بدلاً من توسيع الحرب. وعلينا أن نرى وقفاً في تصعيد العنف الآن إذا كانت تلك الطموحات ستتحقق.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أأمل في أن يكون اليمن قريباً من نهاية حربه. وأدرك أنني في كثير من الأحيان أتهم بالتفاؤل، ويُسعدني أن أدان بحدّة التهمة. غير أنني لست من قال ذلك بل مسؤول رفيع جداً وبالغ الحكمة في المنطقة هو الذي قال مؤخراً إن الحرب يمكن أن تنتهي هذا العام. وأعتبر هذا إيعازاً بذلك، وأمل أن أكون قد تمكنت اليوم من أن أشاطركم آرائي بشأن الكيفية التي يمكننا أن نبدأ بها تحقيق هذا الطموح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

المناطق التي تسيطر عليها حركة أنصار الله. وخلال تلك الفترة، احتجزت السلطات التابعة لحركة أنصار الله أكثر من ١٨٠ شاحنة تحمل شحنات إنسانية واحتفظت بها لمدة ٣٦ يوماً في المتوسط قبل أن تفرج عنها.

وكذلك تواصلت سلطات حركة أنصار الله تأخير تقييم تقني تجريه الأمم المتحدة لناقلة النفط المتهاككة صافر التي تهدد، كما أبلغت المجلس مرات عديدة من قبل، بصب ما يصل إلى ١,١ مليون برميل من النفط في البحر الأحمر. وكان فريق التقييم التابع للأمم المتحدة قد قرر الذهاب إلى الناقلات في الأسبوع القادم، غير أن التصاريح اللازمة لا تزال معلقة مع السلطات التابعة لحركة أنصار الله. وتتواصل المناقشات لحل هذه المسألة في أسرع وقت ممكن. وأود الإشارة إلى أن هذا يزيد من الإحباط عندما يتذكر المرء أن السلطات نفسها أرسلت كتاباً إلى الأمم المتحدة في بداية السنة الماضية تطلب فيه المساعدة لمعالجة ناقلة النفط وتعد بتيسير عملها بهذا الخصوص.

وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، تواصلت قوات التحالف فرض متطلبات بيروقراطية على الوكالات الإنسانية التي تحاول السفر على طول الساحل الغربي من الجنوب. تلك السياسة تتسبب مرارا في تأخير وصول المساعدة للأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق. وتوشك الحكومة أيضا على تطبيق لوائح جديدة بشأن واردات الوقود التجارية. الوقود ضروري لمولدات الكهرباء في المستشفيات ولضخ المياه وتشغيل نظم الصرف الصحي. أي آلية لتنظيم تلك الواردات تهدد بتدهور الحالة الإنسانية.

ولأكن واضحا أنه على الرغم من استثناء التحديات المتعلقة بالوصول فإنها لا توقف أكبر عملية في العالم لتقديم المعونة. ولا يسعني أن أقول نفس الشيء بالنسبة للنقطة الثالثة في القرار، وهي التمويل. في هذا الوقت من العام الماضي، كانت خطة الاستجابة الإنسانية قد تم تمويلها بنسبة ٦٠ في المائة.

ولكن العنف مستمر في أماكن أخرى. وفي نهاية حزيران/يونيه، أفيد بأن ضربات جوية أصابت منزلاً خاصاً في تعز، ما أسفر عن مقتل سبعة من أفراد الأسرة منهم أربعة أطفال. وأصاب القصف أيضاً نقطة لتوزيع المعونة في تعز، ما أدى إلى مقتل أربعة مدنيين وجرح اثنين آخرين. وفي الضالع، ما زلنا نتلقى تقارير عن القصف العشوائي الذي يضر بالقرى في الخطوط الأمامية. وفي البيضاء، قتلت الاشتباكات في رداغ أحد المدنيين وجرحت ثلاثة في الأسبوع الماضي، في حين تسبب القصف في منطقة أخرى بجروح للمدنيين وألحق أضراراً بالمنزل.

وهناك العديد من الأمثلة الأخرى من أكثر من ٣٠ من الخطوط الأمامية النشطة في جميع أنحاء البلد. كما واصلت قوات حركة أنصار الله شن الهجمات بالطائرات المسييرة والصواريخ على المملكة العربية السعودية، ما أدى إلى مقتل وجرح مدنيين، فضلاً عن إلحاق أضرار بالهياكل الأساسية المدنية. وتستحق هذه الهجمات الشجب، وقد أدانها المجتمع الدولي برمته.

وكما قال مارتن غريفيث، هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لوقف تصاعد العنف. وطيلة أشهر، دعوت إلى وقف لإطلاق النار من شأنه إنهاء القتال في اليمن والهجمات على البلدان المجاورة.

وأود أن أنتقل الآن إلى التقدم المحرز في دعوة المجلس إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

وتواصلت السلطات التابعة لحركة أنصار الله في الشمال إعاقه تقديم المساعدة الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها عن طريق وضع العقبات البيروقراطية والتدخل. وسيستمع المجلس قريباً من ديفيد بيسلي إلى بيان للقرارات الصعبة التي فُرضت على برنامج الأغذية العالمي. ولكن العقبات تتجاوز إلى حد بعيد برنامج الأغذية العالمي. ففي نيسان/أبريل وأيار/مايو، أبلغت الوكالات الإنسانية عن ٣٧٥ حادثة في جميع أنحاء البلد، وقع بعضها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، لكن معظمها كان في

مركز تغذية جديدا في المناطق التي تشهد أسوأ مستويات الجوع. وقد يغلق ما يصل إلى ٦٠ مركزا قائما في الأسابيع المقبلة، مما يعرض ما لا يقل عن ٧ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية لخطر الموت الفوري.

وفي صنعاء، بدأت محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي تدعمها الأمم المتحدة تقوم بتنقيه المياه لأغراض الزراعة في إغلاق عملياتها. وهذا يعني أن ما يصل إلى ٤ ملايين شخص قد يأكلون قريبا الخضروات المروية بمياه غير نظيفة، مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالكوليرا.

وفي الشهرين المقبلين، تتوقع وكالات الأمم المتحدة إغلاق ٢١ برنامجا رئيسيا آخر. وفي آب/أغسطس، يمكن أن يعني ذلك، على سبيل المثال، إنهاء خدمات الإيواء لأكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ مشرد داخليا، فضلا عن إنهاء خدمات الصحة الإنجابية المتاحة لمليون امرأة فقيرة. إننا نرى بالفعل آثار هذه التخفيضات في مكافحة الكوليرا.

يذكر المجلس أنه في عام ٢٠١٧، جرى الإبلاغ عن أكثر من مليون حالة كوليرا مشتبه بها. ووصف العديد من الخبراء ذلك بأنه أسوأ وباء كوليرا في العالم على الإطلاق. وفي العام الماضي، قامت الوكالات الإنسانية بتمويل من خطة استجابة الأمم المتحدة بتنفيذ حملة كبرى على نطاق البلد لمكافحة الكوليرا. وتمثل أثرها في خفض عدد الحالات إلى ٣٨٠ ٠٠٠ حالة للعام بأكمله. وهذا، بطبيعة الحال، لا يزال رقما مرتفعا جدا، لكنه يمثل أيضا تحسنا هائلا بالمقارنة مع مستويات عام ٢٠١٧ وقد تحقق ذلك على الرغم من التدهور الكبير في مرافق المياه والصرف الصحي والمرافق الصحية جراء الحرب.

والآن فقدت تلك المكاسب. وحتى الآن هذا العام، جرى الإبلاغ عن قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ حالة مشتبه بها. لقد تلقينا حتى الآن تقارير تفيد بأكثر من ٧٠٠ حالة وفاة ذلك، منهم أكثر من ٢٠٠ طفل. الخسائر في الأرواح سترتفع بالتأكيد.

وسمح توافر جزء كبير من التمويل المرن في وقت مبكر من السنة - أساسا من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - بتوسيع نطاق عملية تقديم المعونة عبر جميع القطاعات في وقت حرج. وأنقذ ذلك بلا شك حياة الملايين.

وفي المؤتمر الرفيع المستوى لإعلان التبرعات لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن، لخطة الاستجابة الإنسانية هذا العام، الذي دعا الأمين العام إلى عقده في شباط/فبراير - قبل ستة أشهر - تعهد المانحون بتقديم مبلغ ٢,٦ بليون دولار. وقد دفع ٢٧ مانحا من بين ٤٠ أكثر من ٧٥ في المائة من تعهداتهم، و ٢٠ مانحا من هؤلاء المانحين دفعوا ١٠٠ في المائة، وفي بعض الحالات دفعوا أكثر مما تعهدوا به. لكن الذين أعلنوا عن تقديم أكبر التعهدات - جيران اليمن في التحالف - لم يدفعوا حتى الآن إلا نسبة متواضعة مما تعهدوا به. ونتيجة لذلك، فإن تمويل خطة الاستجابة في الوقت الراهن يبلغ ٣٤ في المائة فقط بالمقارنة، كما قلت، مع ٦٠ في المائة في هذا الوقت من العام الماضي. وعليه فما هي النتائج المترتبة على ذلك؟

حسنا، ليس هناك بعد آثار كبيرة على المعونة الغذائية في حالات الطوارئ التي يقودها برنامج الأغذية العالمي، كما سيوضح ديفيد بيسلي بالتفصيل. وحتى بعد أخذ البرامج التي جرى تعليقها في صنعاء في الحسبان، فإن برنامج الأغذية العالمي يصل إلى أكثر من ١١ مليون شخص، وهو ما يزيد عن العدد الذي سبق أن أبلغنا به. لكن الوضع مختلف في بقية عملية الإغاثة.

في الشهر الماضي، أبلغت أعضاء المجلس أنه جرى تعليق تقديم الدعم إلى المرافق الطبية في بعض المناطق (انظر S/PV.8561). ويتسبب هذا التعليق الآن في تعطيل خدمات المرافق الصحية التي تخدم ٩ ملايين شخص. وبدأت الوكالات في تعليق بعض برامج التحصين الدورية التي تستهدف ١٣ مليون شخص، منهم ٢٠٠ ٠٠٠ رضيع. وتوقف العمل أيضا في إقامة ٣٠

بجول نهاية هذا الشهر. وعقب التعليق، قمنا أيضا بتوسيع برامجنا التغذوية داخل مدينة صنعاء، حيث علقت المساعدات، للتأكد من أن الأطفال الأكثر ضعفا والحوامل والأمهات المرضعات لديهن الأغذية التي يحتاجونها للبقاء على قيد الحياة.

وأود أن أوضح بجلاء للجميع أن المسؤولية عن وقف سوء التغذية والجوع تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق أولئك الذين هم في حالة حرب وليس على عاتق برنامج الأغذية العالمي ولا أي من شركائنا ولا الأمم المتحدة. نحن في اليمن من أجل الإنسانية فقط، لتقديم المساعدة عندما لا تستطيع الأطراف المتحاربة الوفاء بمسؤولياتها أو عندما لا تفيها. نحن لسنا في اليمن من أجل أنفسنا؛ نحن في اليمن من أجل الأبرياء وضحايا الحرب.

لن يكون هناك أحد أكثر سعادة منا في برنامج الأغذية العالمي عندما تنتفي الحاجة إلى خدماتنا في اليمن لأنه لا يوجد مزيد من الجوع. ولكن حتى ذلك الوقت، عندما يتعلق الأمر بالمساعدة الإنسانية والقضايا المتصلة بها، دعونا نترك السياسة جانبا ونفي بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي الإنساني، الذي يحمي تحديدا العمل الإنساني المحايد والنزيه والمستقل، بما في ذلك تقديم المواد الأساسية، بما في ذلك الغذاء.

وعلى الرغم من جميع الصعوبات التي أوجزتها في الشهر الماضي، واصلنا التعاون بحسن نية. ومن أجل أولئك الذين في أمس الحاجة إلى مساعدتنا في اليمن، حافظنا على قنوات الاتصال مفتوحة. وقد عرضنا الحوار على جميع المستويات. لقد عقدنا عشرات الاجتماعات وأجرينا عشرات الاتصالات مع سلطات جماعة أنصار الله. واستمعنا وأصغينا إلى شواغلهم. وقد أوضحنا مواقفنا مرارا وتكرارا، وبحثنا عن أرضية مشتركة. وعملنا بلا كلل لإيجاد حلول لتلبية الشواغل التي أثرت، وطرحننا مقترحات قابلة للتنفيذ. وهذا النوع من العمل، كما يعلم أعضاء المجلس جيدا، لا يتسم دائما بالسهولة، لكن الأمر يستحق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بيسلي.

السيد بيسلي (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة لمجلس الأمن اليوم بشأن الحالة في اليمن. وأود أيضا أن أشكر زملائي مارك لوكوك ومارتن غريفيث على عملهم الشاق وعلى ما قدمه من معلومات مستكملة.

عندما قدمت إحاطة للمجلس قبل حوالي أربعة أسابيع (انظر S/PV.8551)، قلت إن برنامج الأغذية العالمي يمنع من تقديم الغذاء لأشد أبناء شعب اليمن جوعا. كان يجري منعنا من العمل بصورة مستقلة، كما يجب، والغذاء الذي تمس الحاجة إليه لم يكن، في الواقع، يصل إلى الأشخاص الذين بحاجة إلى المساعدة. واحتتمت إحاطتي بالتوسل إلى قيادة أنصار الله، أمام العالم، أن يدعوا فحسب برنامج الأغذية العالمي يقوم بأفضل ما يقوم به - إنقاذ الأرواح. إن الأمر بتلك البساطة.

ونظرا لصعوبات الوصول وتحويل مسار الأغذية بعيدا عن المستفيدين المستهدفين وعدم المساءلة - وجميع القضايا التي طرحتها في الشهر الماضي - اتخذ البرنامج القرار الصعب المتمثل في بدء تعليق المساعدة تدريجيا في اليمن في أواخر حزيران/يونيه. وبدأ التعليق في صنعاء وأثر على ٨٥٠.٠٠٠ امرأة ورجل وفتاة وفتى. وحيث أنني أب، يمكن للحاضرين تصور مدى صعوبة اتخاذ قرار كهذا. لم يمر يوم دون أن أفكر في الأثر الذي يمكن أن يخلفه تعليق المساعدة الغذائية. ولا بد لي من أن أقول للناس في مدينة صنعاء، وفي جميع أنحاء اليمن، إنني أسف لما يعانون.

ولكن اسمحوا لي أن أضيف أنه على الرغم من التعليق، فقد زدنا، كما قال مارك لوكوك، عدد الأشخاص الذين وصلنا إليهم، من ١٠,٦ مليون إلى ١١,٣ مليون شخص، ونواصل زيادة العدد. وفي الواقع، نتوقع الوصول إلى أكثر من ١٢ مليونا

يساعد الاتفاق الأمهات على توفير المزيد من الغذاء للأطفال، وهذا سيساعدنا بطرق عديدة، كما ملح مارك لوكوك.

لكن اسمحو لي أن أكون واضحاً للغاية: إذا لم نتوصل إلى اتفاق أو إذا تم التوصل إلى اتفاق ولم يُحرز تقدم في التنفيذ، لأننا كنا نقف عند هذه النقطة من قبل، سنجد أنفسنا في نفس الموقف الذي نحن فيه اليوم، ولكن ربما أسوأ من ذلك. دعونا نأمل ونبتهل لعل جميع الفرقاء يفعلون ما فيه الخير لشعب اليمن. وسن بقي المجلس على علم بذلك.

كان تعليق المساعدة الرواية الرئيسية الواردة من اليمن خلال الشهر الماضي. لكن القصة الحقيقية كانت، وستستمر، ألا وهي الكارثة الإنسانية التي لا تزال تتبدى في اليمن. فالأرواح تُزهق، وسُبل كسب العيش تندثر بالنسبة للكثيرين جداً، والأمل في مستقبل أفضل يتضاءل كل يوم. يعيش حوالي ٣٠ مليون شخص في اليمن، ويعاني أكثر من ثلثهم من انعدام الأمن الغذائي. أي ٢٠ مليون شخص، من الفتيان والفتيات والرجال والنساء. وهناك عشرة ملايين منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. إنهم لا يعرفون من أين ستأتي وجبتهم المقبلة، كونهم يسرون نحو المجاعة. وكل يوم يلجأ اليمنيون إلى خيارات مستحيلة من أجل البقاء على قيد الحياة فقط. هذه هي الضريبة التي يحصلها الصراع والحرب.

وحتى في أحلك الظروف، يواصل برنامج الأغذية العالمي إنقاذ الأرواح، بالعمل مع شركائه الآخرين في المجال الإنساني. وكما قلت من قبل، قمنا بتوسيع نطاق عملياتنا، حتى على الرغم من تعليق المساعدة، تمكنا من زيادة عدد المستفيدين إلى أكثر من ١١ مليون منتفع، ونأمل أن يصل عددهم إلى ١٢ مليون منتفع في نهاية هذا الشهر. ونأمل أن نواصل تقديم المساعدة.

اسمحو لي أن أضيف أننا علمنا في كانون الأول/ديسمبر بأن ٢٥٠.٠٠٠ شخص في اليمن يواجهون ظروفًا كارثية من

ورغم أننا لم نوقع بعد على اتفاق، لا بد لي من القول إننا أحرزنا تقدماً كبيراً في المناقشات. وفي الواقع، أود أن أقرأ هذه الرسالة النصية للتأكد من أننا لم نتلق اتفاقاً موقعا في الدقائق القليلة الماضية. وخلاصة القول هي أن تلقيت للتو أننا كنا نتفاوض طوال الليل، واعتباراً من هذه اللحظة، لدينا اتفاق من حيث المبدأ، لكنه ليس اتفاقاً موقعا. غير أن تقدماً كبيراً قد أحرز في هذا الصدد.

أريد أن أشكر عبد الملك الحوثي على قيادته. وأود أن أشكر مارتن غريفيث والمنسق المقيم ليز غراندي، الموجودين في الميدان. إنها يضطلعون بمهمة شاقة، حيث يجري الاضطلاع بقدر كبير من العمل الشاق في الأسابيع القليلة الماضية، وفي الـ ٢٤ ساعة الماضية. ولكن يجب أن نجد حلاً نهائياً للمسألة. أعتقد أننا سنجد ذلك الحل، وآمل في ذلك. كما قلت في وقت سابق، فقد أكدت لي توا هذه الرسالة النصية التي تسلمتها منذ هنيهة أنهم يجتمعون في نفس الوقت الذي نتكلم فيه هنا. وكنت آمل أن نحصل على توقيع قبل أن أصل إلى هذه النقطة في إحاطتي الإعلامية، ولكننا لم نتوصل إلى ذلك التوقيع. لذلك لا يزال الباب مفتوحاً. ولكن ما أن نتوصل إلى حل لذلك، نحن على استعداد للبدء بتنفيذ الاتفاق على الفور. سوف نعيد الطعام إلى شوارع صنعاء في غضون أيام قليلة. هذا ما يستحقه الشعب اليمني ويطلبنا به.

بينما سيساعد الاتفاق على ضمان حصول الأشخاص المناسبين على المواد الغذائية، فإنه سيمكن أيضاً من وضع إطار المساءلة اللازم للبدء بالبرامج النقدية. وسوف يساعد النقد على تحفيز الاقتصاد المحلي واستقرار الريال، مما سيكون له أثر مضاعف، ويعود بالفائدة على الجميع في اليمن، وليس فقط على الـ ١٢ مليون شخص الذين نقدم لهم المساعدة على أساس يومي. وهذا يعني أن ١٨ مليون شخص آخر، يحصلون الآن على طعامهم من الأسواق. سوف يستقر سعر الريال وسوف

المجال الإنساني لا يحصلون على المساعدة التي يحتاجون إليها. ولكي نستمر في الوصول إلى أشد الفئات ضعفاً، نحتاج إلى ١,٢ مليار دولار على مدى الأشهر المقبلة. ولا يتم تمويلنا إلا بنسبة ٤٣ في المائة في الوقت الراهن. ويحتاج شركاؤنا أيضاً إلى المزيد. ويؤدي برنامج الأغذية العالمي دوراً حاسماً في الاستجابة الإنسانية، ولكن إذا لم يحصل شركاؤنا على الدعم الذي يحتاجون إليه، فلا يهتم مدى مقدار المواد الغذائية التي نقدمها، وستظل الأرواح تُفقد.

لدي بعض الطلبات أطرحها هنا اليوم بالنيابة عن المعلمين والأطباء والمرضات والأمهات والآباء، وأخيراً وليس آخراً، الفتيات والفتيان الصغار، الذين كل ما يريدونه فقط أن يأكلوا ويلعبوا ويتعلموا. ونرجو من الدول الأعضاء أن تواصل السخاء في مساهماتها. ونرجو من الذين قطعوا تعهدات أن ينفذوها.

لكن لا بد لي من القول بأننا نقترّب حالياً من نقطة لا يمكن عندها لأي مبلغ من المال في العالم أن يخفف حقا من معاناة الشعب اليمني. إن الناس في اليمن، وفي برنامج الأغذية العالمي وشركاءنا يقومون بعمل بطولي، ويعملون بكد ليلاً نهاراً، ويخاطرون بحياتهم من أجل تحقيق قصص نجاح وإبقاء الناس على قيد الحياة. ولكن عندما تدمر الحرب كل شيء - الحياة، وسبل العيش، والاقتصاد - يوجد الكثير مما يمكننا القيام به. إننا نقترّب بسرعة من تلك الحدود. أرجوكم أن توقفوا هذه الحرب، من أجل الشعب اليمني، وابحثوا عن طرق سلمية لتسوية الخلافات وإنهاء المعاناة. لا يمكننا أن نستسلم، فنحن مدينون لشعب اليمن وليس أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد بيسلي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

حيث الأمن الغذائي. أي أسوأ من ذلك لا يمكن أن يكون الحال. لقد ضاعفنا المساعدات الغذائية ثلاث مرات في المناطق الأكثر تضرراً. ذلك العمل أتى أكله. تمكنا في ٢٩ مقاطعة من أصل ٤٥ من جمع البيانات، ويمكننا الآن أن نؤكد أنه لم يعد هناك أي من المناطق في مرحلة كارثية. وبينما شهدنا انخفاضاً في هذه الأرقام، فإن أعداداً أخرى آخذة في الارتفاع، بالنسبة لمن انتقلوا من مناطق يسودها انعدام الأمن إلى مناطق أسوأ من حيث انعدام الأمن. الأرقام لا تزال سيئة وتزداد سوءاً. بشكل عام، نحن فقط نحول دون موت المزيد من الناس.

تلك قصة نجاح واحدة من بين قصص أخرى كثيرة. أود أن أشكر البلدان التي أظهرت كرمًا شديداً، مثل الولايات المتحدة، والإمارات العربية، المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة وغيرها من الدول، مما مكنا من تحقيق هذه الغايات.

اسمحوا لي أن أروي قصة نجاح أخرى، لأن هناك الكثير من القصص السيئة. نحن نعلم أن النظام المدرسي قد انهار بسبب الحرب، ولكننا نقوم بدورنا لضمان استمرار الأطفال في الحصول على التعليم. وفي هذا العام وحده، تمكنا من توفير التغذية في المدارس لأكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ طفل. تلك الوجبات التي تجعل الآباء يتمتعون بقدر قليل من الراحة الإضافية، إذ يعلمون أن أطفالهم سوف يحصلون على الغذاء، بالإضافة إلى ما بوسعنا توفيره لهم في المنزل.

هذا يُبقي الأطفال في المدرسة، وهو استثمار في مستقبل اليمن. في مرحلة ما، عندما تصمت المدافع، ويعيد اليمن البناء، فإن هؤلاء الفتيان والفتيات الصغار هم الذين سيحولون اليمن إلى الوضع الذي يستحقه ذلك البلد.

نحن ممتنون للجميع على كل الدعم الذي يقدمه المانحون، والكثير منهم يتحلق حول هذه الطاولة اليوم، وكرمهم يمكننا من القيام بما نقوم به. ومع ذلك، يجب أن يكون المانحون أكثر سخاءً لأننا بحاجة إلى مزيد من المساعدة. وكثير من شركائنا في

من اتفاق الحديدة. ويسعد المملكة المتحدة أن تؤدي أي دور يمكنها القيام به لتحقيق ذلك. هناك خمس قضايا رئيسية أريد أن أثيرها اليوم. أعتقد أننا نخاطر بعاصفة مكتملة الأركان في الميدان لأن مختلف هذه العناصر غير متكافئة.

وتتعلق المسألة الأولى التي أود أن أطرحها بالبعد العسكري. وأود أن أدين الهجمات المستمرة التي يشنها الحوثيون على المطارات والهياكل الأساسية في المملكة العربية السعودية. ومن الأهمية بمكان أن تتجنب جميع الأطراف الأعمال الاستفزازية التي يمكن أن تؤدي إلى التصعيد. ومن الواضح أن هذه الإجراءات تقوض الثقة، وتجازف بالتهديد بتقويض العملية السياسية. وأود أيضا أن أنوّه بالتقارير التي تفيد ببدء انسحاب إماراتي من الحديدة، وأن أعرب عن مدى الترحيب بما نشهده من جهود ترمي إلى نزع فتيل النزاع في اليمن.

وأود أن أنتقل إلى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والحالة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي. وكنت على وشك النزوع إلى الانتقاد الشديد، لكنني أرى أن النقطة التي أثارها السيد بيسلي بخصوص التوصل إلى اتفاق بشأن صنعاء - حتى وإن لم يتم توقيعه - هي بالطبع موضع ترحيب كبير. ونحن لا نريد الإقدام على أي عمل من شأنه أن يعيق توقيع ذلك الاتفاق، وأتمنى له حظا سعيدا في ذلك في الأيام المقبلة.

بيد أنني لا أزال أشعر بالقلق من عدم تغير أساسيات الأمور. فكما قال السيد لوكوك، ثمة خطر تصاعد الحالة، وأن نتراجع خطوات ثلاث مقابل كل خطوتين إلى الأمام. ولا أرى أنه يمكننا أن نغفل أيا من هذه الجوانب لأنها كما قلت تنطوي على خطر خلق أسوأ الظروف الممكنة إذا لم نتمكن من الشروع في إحراز مزيد من التقدم وتسريع وتيرته. إن خطر عودة وباء الكوليرا أمرٌ مروع، ونحن بحاجة إلى بذل أقصى الجهود للحيلولة دون حدوث ذلك. ومن الواضح أننا نريد أن تمثل جميع الأطراف للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، وأن تيسر إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق.

السيدة بيروس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر زملاءنا في الأمم المتحدة على إحاطتهم الإعلامية، وأرجو منهم مرة أخرى أن ينقلوا امتناننا لأفرقتهم في الميدان التي تعمل بلا كلل في سبيل مساعدة شعب اليمن.

أردت أن أبدأ بياني، إذا ما جاز لي ذلك، بالإعراب مرة أخرى عن دعمنا الكامل للمبعوث الخاص مارتن غريفيث، وأرحب باجتماعه الأخير مع الرئيس هادي منصور، وأكرر بأن السيد غريفيث يحظى بدعم المجلس في سعيه إلى النهوض بالعملية السياسية الأوسع في اليمن. وإني لعلني ثقة بأن جميع أعضاء المجلس الآخرين سيرغبون في الإعراب عن تأييدهم له أيضا.

قال السيد غريفيث شيئا، ولكن أيضا قاله وكيل الأمين العام لوكوك، يوضح بمنتهى الدقة معضلة اليمن. قال مارتن غريفيث أن الحرب يمكن أن تنتهي هذا العام، وقال مارك لوكوك أن هناك ٣٠ خطأ أمامنا مختلفا. وبالتالي، فإن شيئا ما ربما يكون في متناول اليد، ومع ذلك فإنه يصعب تحقيقه على الصعيد العملي، أعتقد أنه ينبغي للمجلس عند انعقاده في اجتماع سري، أن يحاول التفكير في السبل التي يمكننا من خلالها تحويل ما هو مطلوب إلى أعمال ملموسة. ولا بد لي من القول بأنني لا أعتقد أن الجواب يقع على عاتق المجلس وحده. بل أعتقد أنه يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذات النفوذ، وأن تمارس نفوذها على الحوثيين بوجه الخصوص. ومن المحبط للغاية أن نسمع من برنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما بالإمكان تحقيقه، ولكن تتم عرقلته. لذلك أأمل أن تتمكن من قضاء بعض الوقت في جلسة خاصة للنظر في العمل.

أعتقد أن أول شيء نحتاج إليه هو أن يقوم الطرفان، عقب اجتماع لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بالمشاركة البناءة مع اللواء لوليسغارد، والمبعوث الخاص من أجل إكمال المفاوضات المتعلقة في ليتسني للطرفين في نهاية المطاف تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية

السيد لوكوك. وينبغي لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذات النفوذ أن تستخدمه، سواء كانت أعضاء في المجلس أو لا. ويجب علينا وضع حد للهجمات على المملكة العربية السعودية وجيرانها. وتدعو الحاجة إلى أن تُصرف المدفوعات بالكامل على نحو ما تم التعهد به. كما تدعو الضرورة إلى احترام حقوق الإنسان. وأمل في أن تتمكن من متابعة هذه المجالات في المشاورات المغلقة.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم بجزيل الشكر للسيد مارتن غريفيث، والسيد مارك لوكوك، والسيد ديفيد بيسلي على إحاطاتهم الإعلامية القيّمة، ونؤكد دعمنا الكامل لجهودهم.

يصادف اليوم مرور سبعة أشهر على دخول اتفاق ستوكهولم حيز النفاذ، سبعة أشهر شهدت شيوع حالة من الجمود الذي ضرب أركان الاتفاق الثلاثة رغم التفاعل الذي أبداه مجلس الأمن فيما يتصل بالدفع قدما لتعزيز الحل السياسي القائم على الحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة من خلال اعتماده القرارين ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩) بالإجماع، ولعدد من المخرجات الأخرى، التي كان آخرها القرار ٢٤٨١ (٢٠١٨)، والتي أكدت على ضرورة التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق؛ حيث لم يشهد اتفاق ستوكهولم رغم مرور تلك المدة أي إجراءات بناءة تقود إلى تحقيق المقاصد المرجوة منه.

فما زال واقع الحصار يفرض آثاره الخائفة على أهالي وسكان مدينة تعز: نساءً وأطفالاً منذ ما يتجاوز الأربع سنوات، وبصورة لم نشهد معها أي إجراءات ملموسة نحو تحقيق، أو حتى، البدء في تنفيذ تفاهات تعز. بالإضافة إلى أوجه المعاناة اليومية لآلاف الأسر اليمنية التي تتوق إلى لقاء أبنائها الواقعين في أتون الأسر أو الاعتقال أو الاختفاء القسري؛ حيث لم نلمس وجود أي تقدم متصل بتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين. وعلى الرغم من الاجتماعات المتتالية للجنة الإشرافية المعنية بمتابعة التنفيذ

أما نقطتي الثالثة فتتناول صرف المدفوعات - وهي حالة أرى أنها صادمة حقا في ظل أسوأ أزمة إنسانية عالجتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. فالتمويل بنسبة ٤٣ في المائة أو ٦٠ في المائة هو ببساطة مستوى غير كاف. ولذلك أود أن أحث الجهات المانحة الأخرى على الإسراع بدفع تمويلاتها في إطار النداء الذي تقوده الأمم المتحدة.

وإذا سمحتم لي، أود أن أتكلم عن الاقتصاد. فقد سمعنا نورا يسيرا عن ذلك، ومن الواضح أن ما قاله ممثل برنامج الأغذية العالمي عن الصلة بين الإمدادات الغذائية وتحقيق استقرار العملة هو أمر مهم، ولكني أرى أننا نرغب في أن يتمكن كلا الطرفين من الاستفادة من المحادثات بشأن تقاسم الإيرادات ودفع الرواتب، التي بدأت في عمان. ولا يمكن أن يتاح المجال أمام أي من الطرفين لتقويض العناصر الاقتصادية من اتفاق الجديدة. ومن المهم جدا ألا تُعتبر هذه المسألة مسألة مضافة. واستنادا إلى ما سمعناه اليوم، من الواضح أن المحادثات بشأن تقاسم الإيرادات ودفع الرواتب تشكل جزءا أساسيا من القدرة على تحقيق الاستقرار في الأوضاع. ولذلك فإننا نتطلع إلى إحراز تقدم بشأن تلك المسائل.

وختاماً، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أكرر ما قاله السيد غريفيث بشأن التقارير - التي صدر بعضها عن منظمة العفو الدولية - وتفيد بأن المحكمة الجنائية المتخصصة التابعة للحوثيين قد أصدرت ٣٠ حكماً بالإعدام على سجناء سياسيين. ونحن ننتمي إلى تلك الدول التي تدين عقوبة الإعدام في كل الظروف، ولكن في هذه الحالة الخاصة، ونظرا لما قد يجازف بمحدثه في الميدان، أود أن أعتنم هذه الفرصة لإدانة الحوثيين - الذين ليسوا حكومة شرعية - ونحثهم على إلغاء هذه الأحكام على الفور.

وهناك عدد من الإجراءات التي لا يزال يتعين اتخاذها - بشأن تنفيذ العملية السياسية، وإمكانية إيصال الأغذية والمساعدات الإنسانية، وإمكانية وصول الناقلات، كما ذكر

أن استمرار تصعيد الاعتداءات من قبل جماعة الحوثي على الأراضي السعودية هو انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وتهديد صريح ومباشر للأمن والاستقرار الإقليميين، ومدعاة حقيقية لتفعيل تدابير حظر الأسلحة الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبالنسبة للأوضاع الإنسانية، ما زال بيان السيد بيسلي خلال الجلسة الماضية (انظر S/PV.8551) حاضرا وبقوة على المشهد الإنساني اليمني، من خلال إطلاقه لتحذير حول إمكانية تعليق برنامج الأغذية العالمي لأنشطته في العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي ووقوع أكثر من ٨٥٠.٠٠٠ شخص في دائرة الحرمان من الحصول على المساعدات اليومية. وهذا ما تحقق للأسف في ٢٠ حزيران/يونيه الماضي بسبب استمرار التعنت وعدم الاستجابة للمطالب البديهية والمشروعة التي تقدم بها البرنامج، والتي نادى بأهمية وضع نظام مستقل لتحديد هوية المستفيدين وإطلاق نظام التسجيل البيومتري سعيًا لضمان عدم تكرار حالات الاستيلاء على والتلاعب في مسار المساعدات الإنسانية.

ونرحب بما سمعناه قبل قليل من السيد بيسلي عن قرب التوقيع على اتفاق مع جماعة الحوثي لمعالجة جميع هذه المشاكل. ولا بد لنا هنا من الإشادة بالدور الإيجابي للحكومة اليمنية من خلال استمرارها في دفع الرواتب للعاملين في القطاع العام والمتقاعدين، إضافة للجهود المتواصلة للجنة الاقتصادية التابعة لها عبر التسهيلات الممنوحة لضمان تدفق شحنات الوقود إلى البلاد وكذلك استعدادها لتقديم التسهيلات المطلوبة للوصول الآمن لمطاحن البحر الأحمر وفتح الطرقات أمام المساعدات الإنسانية رغم التحديات الأمنية الكبيرة التي تواجهها. ونجدد مناشدتنا لجميع الأطراف بأهمية التعاون مع الوكالات الإنسانية والإغاثية وعدم فرض أي قيود أو وضع عراقيل على حركتها ومسارها وكذلك ضرورة ضمان سلامة العاملين فيها والذين يستحقون

إلا أن أعمال تلك اللجنة واجهت العديد من التحديات التي عمدت في إبطاء وتيرة اجتماعات، وساهمت في تعطيل تنفيذ الاتفاق المتصل بإطلاق سراح جميع المعتقلين والأسرى والمختطفين والمخفيين قسريا.

أما فيما يتصل باتفاق الحديدة، الذي ينطوي تنفيذه الكامل على أبعاد إنسانية، والمبني على التفاهات والاتفاقات التي أقرتها لجنة تنسيق إعادة الانتشار خلال اجتماعاتها المتعددة، والتي أسفرت عن اتفاق لتنفيذ مرحلة إعادة انتشار القوات خارج مدينة الحديدة وبشكل يضمن وجود وإشراف ورقابة وموافقة لجنة تنسيق إعادة الانتشار بأطرافها الثلاثة، فنود هنا أن نسجل ترحيبنا باستئناف لجنة تنسيق إعادة الانتشار لاجتماعاتها بعد توقف دام حوالي خمسة أشهر، مؤكدين في ذات الوقت على أهمية استمرار هذه الاجتماعات وبما يقود إلى التنفيذ الكامل للاتفاق، مع ضرورة مراعاة وجود دور محوري للجنة الثلاثية للمراقبة والإشراف وبما يمكن الحكومة اليمنية من ممارسة دورها السيادي في عملية المراقبة على عملية إعادة الانتشار في مدينة الحديدة.

ونجدد موقفنا الثابت بأنه لا حل عسكري لهذه الأزمة ونؤكد على ما ذكره المبعوث الخاص قبل قليل وهو ضرورة خفض وتيرة التصعيد العسكري. ونجدد بأن الأهمية القصوى تكمن في التنفيذ الكامل والملموس لجميع عناصر اتفاق ستوكهولم الثلاثة، وذلك باعتباره المسار الأمثل الذي يمهد للأرضية الملائمة نحو استئناف الجولة القادمة من المشاورات التي ستركز على الجوانب ذات الطابع الشامل لإنهاء الأزمة.

وعلى صعيد متصل بالتطورات الأمنية، تدين دولة الكويت بأشد العبارات استمرار ومواصلة الاعتداءات التي تتعرض لها المنشآت المدنية والحيوية في المملكة العربية السعودية الشقيقة، مؤكدين على دعمنا الكامل للمملكة ولكافة التدابير التي تتخذها لحفظ أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها. ونشدد هنا

ما فتى المجلس يحث حكومة اليمن والحوثيين على إظهار التزامهما بالتوصل إلى تسوية سياسية عن طريق اتخاذ تدابير بحسن نية لنزع فتيل التوترات وإعادة الانتشار من الحديدة، على النحو المتفق عليه في السويد.

ويشجعنا التقدم المحرز في الاجتماع الذي عقدته لجنة تنسيق إعادة الانتشار مؤخرا ونعتبره دليلا على ما يمكن تحقيقه عندما يعمل الطرفان بحسن نية مع المبعوث الخاص مارتن غريفيث ورئيس اللجنة الفريق مايكل لوليسغارد. غير أنه ينتظرنا عمل أصعب، كما سمعنا هنا اليوم. ويجب على الطرفين الوفاء بالتزاماتهما. وهذا يعني تنفيذ إعادة الانتشار والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الخلافية المتعلقة بقوات الأمن المحلية، مع الاستمرار في ممارسة ضبط النفس بحيث لا يهدد القتال وقف إطلاق النار. ونرحب بالاجتماع الذي عُقد مؤخرا بين الرئيس منصور هادي والمبعوث الخاص غريفيث، ونأمل أن يساعد ذلك في تمهيد الطريق لمزيد من التعاون من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

وتعرب الولايات المتحدة عن خيبة أملها إزاء التقارير الأخيرة التي تفيد بأن السلطات التابعة للحوثيين حكمت بالإعدام على ٣٠ ناشطا في صنعاء وتذكرها بالتزامها بتبادل الأسرى والمحتجزين بموجب اتفاق ستوكهولم. وسيكون إحراز تقدم ملموس في تبادل الأسرى دلالة على جدية الطرفين في بناء الثقة من أجل التوصل إلى اتفاق لإنهاء النزاع.

وكما ذكرنا الإحاطات الواقعية التي استمعنا إليها اليوم، فإن الحالة الإنسانية في اليمن مزرية. ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد خطر المجاعة في اليمن، لا سيما، وكما سمعنا اليوم، في أوساط الفئات السكانية الضعيفة. وقد أثلج صدورنا أن نعلم أن برنامج الأغذية العالمي تمكن من إنقاذ جزء من القمح المخزن في مطاحن البحر الأحمر التي وصل موظفوه

منا كل تقدير وإشادة على جهودهم الدؤوبة في ضمان إيصال المساعدات لمستحقيها رغم الظروف الصعبة التي يواجهونها.

وفي الختام، نحدد دعوتنا للأطراف اليمنية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم الخاص بمدينة الحديدة وموانئها الثلاثة واتفاق تبادل الأسرى وإعلان التفاهات حول تعز بما يؤدي إلى استكمال الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن نحو التوصل إلى حل سياسي مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، لإنهاء هذه الأزمة وبما يحافظ على استقلال اليمن وسيادته ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم وعلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها أفرقتهم.

إن إحراز تقدم في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة أمر حيوي، ولكن العملية تواجه عقبات من داخل اليمن ومن قوى خارجية. ويشهد مجلس الأمن التصعيد الإقليمي من جانب إيران ونشعر بالقلق إزاء الزيادة التي حدثت مؤخرا في الهجمات التي يشنها الحوثيون، ولا سيما على مطارات مدينة سعودية. ويجب ألا ندخر وسعا لمنع هذه الهجمات من تقويض التقدم المحرز بشق الأنفس على المسار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة في اليمن. ونحث الأطراف على اتخاذ تدابير لوقف التصعيد لإظهار التزامها بالتوصل إلى حل سياسي بقيادة يمنية.

وفي إطار وقف التصعيد هذا، ندعو الحوثيين إلى الكف فورا عن شن هجمات بطائرات مسيرة من دون طيار والهجمات الصاروخية وغيرها من الهجمات على مواطنيهم وجيرانهم. ويجب على إيران التوقف عن إمداد الحوثيين بالأسلحة والتكنولوجيا المستخدمة في تلك الهجمات. ومنذ كانون الأول/ديسمبر،

أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب مجددا بقوة عن دعم فرنسا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيث والفريق لوليسغارد. وأعيد تأكيد ثقة فرنسا الكاملة بهما.

كما سمعنا للتو وبعد أسابيع من الجمود، تمكن الطرفان من الاجتماع مرة أخرى في بداية الأسبوع في إطار لجنة تنسيق إعادة الانتشار ومن الاتفاق على المبادئ العامة لتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من اتفاق الحديدة على أرض الواقع. وهذه خطوة مشجعة، ونرحب باستئناف المحادثات. غير أن ذلك ليس سوى الخطوة الأولى. ويجب على الطرفين الآن تنفيذ النقاط المتفق عليها بسرعة وعلى نحو ملموس ومواصلة التعاون بحسن نية في إطار لجنة تنسيق إعادة الانتشار ومع المبعوث الخاص.

وبينما جددنا للتو وبالإجماع ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لمدة ستة أشهر (القرار ٢٤٨١ (٢٠١٩))، تؤكد فرنسا مجددا دعمها الكامل للبعثة. إن وجودها في الميدان أمر في غاية الأهمية لرصد وتيسير إعادة الانتشار، على النحو المنصوص عليه بموجب القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، وكذلك لتمكين الطرفين من إعادة بناء الثقة. وزيادة تفعيل القوة أمر طيب، وندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة نشر قدراتها الكاملة على أرض الواقع. ويتحمل الطرفان المسؤولية عن ضمان سلامة أفرادها وحرية تنقلهم.

وتكتسي الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص مزيدا من الأهمية في ضوء الحالة الأمنية الإقليمية، التي بدأت تتدهور في الآونة الأخيرة. فالتوترات الحالية في منطقة الخليج تدعو إلى القلق الشديد حيث أنها قد تؤثر على الحالة في اليمن وعلى استعداد الطرفين للمضي قدما في مناقشتهما بشأن تنفيذ اتفاق ستوكهولم، وبالإضافة إلى ذلك، على التوصل إلى حل سياسي للنزاع الحالي.

إن موقف فرنسا واضح جدا: فنحن ندين بشدة آخر الهجمات التي شنت والتي أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنها،

إليها مؤخرا على الرغم من العراقيل التي يضعها الحوثيون. ونثني على الجهود التي يبذلها البرنامج في هذا الصدد.

ونرصد أيضا عن كثب المفاوضات بين برنامج الأغذية العالمي والحوثيين للتمكين من استئناف إيصال المعونة الغذائية بصورة كاملة. وما دام الحوثيون يؤخرون تعاونهم مع برنامج الأغذية العالمي، ستستمر معاناة الشعب اليمني. ونأمل في التوصل إلى تسوية تعطي الأولوية لاحتياجات الفئات الضعيفة من اليمنيين وندين جهود الحوثيين الرامية إلى تقويض الأنشطة الإنسانية عن طريق تحويل مسار المعونة.

ويجب أن نضمن استمرار وصول المساعدة الإنسانية فعلا إلى الملايين من المحتاجين. وليس هناك أي مبرر لعرقلة المساعدة الإنسانية التي توزعها الأمم المتحدة في اليمن. ولا تزال الولايات المتحدة من أكبر المساهمين في المجال الإنساني في البلد. ونضم صوتنا إلى الدعوة الموجهة اليوم إلى جميع الجهات المانحة كي تزيد المساعدة التي تقدمها في اليمن وتفي بالتزاماتها المالية المعلنة في جنيف في شباط/فبراير.

وتؤيد الولايات المتحدة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى الحفاظ على موثوقية برامجها لتقديم المساعدة الإنسانية لضمان وصول المعونة المنقذة للحياة إلى من يحتاجون إليها مباشرة. وينتهك أولئك الذين يسعون إلى الاحتيايل أو تحويل مسار هذه المساعدة المبادئ الإنسانية المعترف بها دوليا ويسهمون بشكل مباشر ومتعمد في الأزمة الإنسانية الرهيبة التي يعانيها اليمن. ونواصل تشجيع جميع الأطراف على احترام المبادئ الإنسانية المتمثلة في الاستقلال والحياد والنزاهة لتجنب خلق أوضاع أكثر خطورة على الفئات الضعيفة من السكان في اليمن.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية لوكوك والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بيزلي على إحاطاتهم.

والحل العسكري لا يمكن أن يشكل خياراً، ويجب ألا يكون هو الخيار. فالعودة إلى هذه المناقشات للتوصل إلى اتفاق سياسي شامل للجميع، مع مراعاة تنوع الأطراف الفاعلة اليمنية، بما يشمل النساء وممثلي المجتمع المدني، هو السبيل الحقيقي الوحيد لإنهاء النزاع والأزمة الإنسانية. وتعبئة مجلس الأمن ووحده أهم ما يمكن أن نتسلح به للمضي قدماً على هذا الطريق الصعب، وهو الخيار الوحيد لاستعادة السلام الذي يطمح إليه الشعب اليمني.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): إننا نقدر الإحاطات المقدمة اليوم. وقد أحطنا علماً بعناية بالتفسيرات المتعلقة بتنفيذ اتفاق استكهولم وكذلك التقرير المقلق عن الحالة الإنسانية.

ونحن ندين بشدة جميع أعمال العنف التي يرتكبها طرفا هذا النزاع وندعو إلى وقف الأعمال القتالية والاستفزازات التي تعرض التقدم المحرز للخطر لا سيما فيما يتعلق بوقف إطلاق النار. ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجب على الجميع وخاصة النساء والشباب المشاركة.

ورغم استمرار المواجهات في محافظة الحديدة، فإننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الآلية الجديدة لمراقبة وقف إطلاق النار ووقف التصعيد العسكري. وكما أبلغنا السيد غريفيث، تم الاتفاق أيضاً على تشكيل لجان للإشراف على الامتثال لوقف إطلاق النار بمشاركة ممثلين عن الطرفين، إلى جانب الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، وكما أشار السيد لوكوك، فإن الحالة الإنسانية لا تزال كارثية منذ بداية العام ولا تزال التقارير تفيد بظهور حالات جديدة من الإصابة بالكوليرا، مع إصابة ما يناهز نصف مليون شخص بالمرض. لذلك نحتاج إلى استجابة قوية ومنسقة من جانب الأطراف الفاعلة ذات الصلة لتحسين الظروف المعيشية لأضعف الفئات، وخاصة الأطفال.

بما في ذلك الهجمات على مطار أبها، والتي أدت إلى مقتل شخص واحد وإصابة العشرات. إن هذه الهجمات غير مقبولة ويجب أن تتوقف. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي تصعيد يمكن أن يزيد من زعزعة استقرار المنطقة وأن يقوض تنفيذ اتفاق ستوكهولم بجميع أبعاده واستئناف المناقشات من أجل التوصل إلى حل سلمي. وفي هذا الصدد، يمكن أن يتيح إعلان سلطات الإمارات العربية المتحدة عن إعادة انتشار قواتها، ولا سيما في الحديدة، فرصة لتخفيف التوتر. ومجدونا الأمل في أن تستفيد جميع الأطراف من هذا القرار في تيسير التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى توفير الحماية للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، حيث أنهم معرضون للخطر بشكل خاص. وهناك قرابة مليوني مدني يعانون من سوء التغذية الحاد.

وأود أن أؤكد مجدداً دعمنا الكامل للعاملين في المجال الإنساني، والجهود التي يبذلونها في هذا السياق الصعب. ويجب أن يخطوا هم أيضاً بالحماية. وقد أدى إغلاق الطريق بين عدن وصنعاء، وكذلك العوائق الأخرى التي يضعها الحوثيون، إلى إعاقة الوصول الواجب ضمانه للعاملين في المجالين التجاري والإنساني، وهذا أمر غير مقبول في الوقت الذي لا يزال فيه البلد عرضة لخطر المجاعة، كما بين السيد بيسلي للتو. ولذلك ندعو الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن لتيسير تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية وضمان اتخاذ إجراءات مع الاحترام التام لمبادئ الحياد والاستقلال والنزاهة والإنسانية.

وأختتم كلامي بالتشديد على أنه يجب علينا عدم إغفال حقيقة أن هدفنا الجماعي هو إيجاد حل سياسي للنزاع الحالي. ويشكل اتفاق ستوكهولم خطوة أولى لتيسير إرساء الثقة بين الأطراف. ولذلك فإن تحقيق النتائج في تنفيذه سيسهم في استئناف المناقشات السياسية.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
نشكر جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المفصلة والغنية بالمعلومات والتنويرية بالفعل خلال هذا الصباح.

تظل جنوب أفريقيا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية والأمنية الخطيرة في اليمن. ويظل استمرار العنف، بما في ذلك الهجمات على مطار أبها الدولي، أمراً غير مقبول ويجب إدانته. وتؤمن جنوب أفريقيا إيماناً راسخاً بضرورة التزام جميع الأطراف بعملية سياسية من أجل ضمان التوصل إلى حل للأزمة اليمنية في الأجل الطويل. ومع وضع ذلك في الاعتبار فإننا نرحب بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ اتفاق الحديدة والدور الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لدعم الاتفاق.

ونؤيد تجديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر إضافية، وهو ما أقره المجلس بالإجماع يوم الاثنين (انظر S/PV.8572). ولذلك نود أن نشجع جميع الأطراف التي أبدت استعدادها للالتزام بتنفيذ اتفاق أستكهولم، بتوقيعها على الاتفاق في المقام الأول، على بذل كل جهد ممكن لتنفيذ جميع عناصر الاتفاق تنفيذاً كاملاً، أي وقف إطلاق النار وإعادة انتشار القوات وتسهيل حركة المساعدات الإنسانية وأخيراً تبادل السجناء. ولذلك تدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى وقف تصعيد القتال في أجزاء أخرى من البلد والالتزام بوقف إطلاق نار عام لتمكين الحوار والمفاوضات السلمية الشاملة. ونود أن نكرر التأكيد على أن نجاح اتفاق أستكهولم سيتطلب قيام الطرفين على نحو متواصل بتنفيذ تدابير بناء الثقة.

وقد كانت الإحاطة التي قدمها السيد لوكوك هذا الصباح بمثابة تذكير مؤلم بالحالة الإنسانية الأليمة في اليمن. ولذلك يناشد وفد بلدي جميع الأطراف كفالة إيصال المساعدات الإنسانية اللازمة إلى الأماكن التي تقصدها بأمان، دون استخدامها كأداة لزيادة تأجيج النزاع. وفي هذا الصدد نشعر بالقلق إزاء تعليق برنامج الأغذية العالمي للمعونة الغذائية بشكل جزئي مؤخراً،

وأود أن أشكر السيد بيسلي على إحاطته الإعلامية التي أوضح فيها ببلاغة الحالة الراهنة لتوزيع المساعدات في بعض المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله. ونأسف لضرورة تعليق المساعدات تدريجياً، ونكرر التأكيد على أنه لكي يكون العمل الإنساني فعالاً يجب القيام به وفقاً لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. ويعرض عدم الامتثال لهذه المبادئ رفاهية السكان المتضررين للخطر. وعلاوة على ذلك لا يمكننا السماح للجوع بأن يصبح سلاح حرب. ونحن على ثقة من إمكانية التوصل عن طريق الحوار إلى التزامات لتلبية الاحتياجات الغذائية للناس. ونأمل أن يتسنى بناءً على إعلان السيد بيسلي اليوم التوصل إلى اتفاق موقع.

وعلاوة على ذلك، نود أن نلفت الانتباه إلى مشكلة الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي تمتع المنظمات الإنسانية من الوصول إلى السكان المحتاجين. ويجب تطهير المناطق المدنية على وجه السرعة من الألغام والأجهزة المتفجرة ويجب أن يتم هذا التطهير ليس فقط في المناطق السكنية ولكن أيضاً في الأراضي الزراعية لكي يتمكن الناس من الوصول إلى حقولهم بأمان.

ونردد الشواغل التي أعربت عنها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بإصدار محكمة جنائية خاصة تابعة لسلطات الأمر الواقع في صنعاء عقوبة الإعدام على ٣٠ شخصاً معظمهم أكاديميون وطلاب. ويجب ضمان محاكمة عادلة وفق الأصول القانونية للمتهمين، كما يجب إلغاء أية تمه توجه لهم بدوافع سياسية.

وأخيراً يظل مجلس الأمن موحدًا في البحث عن حل سياسي للنزاع في اليمن ونود أن نؤكد مجددًا دعم وفد بلدنا الثابت للسيد غريفيث في جهوده الدؤوبة من أجل التوصل إلى حل. ونحن ندعو أطراف النزاع إلى المشاركة بحسن نية في هذه المفاوضات والوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بنفس الروح التي تمت الإبانة عنها في ستوكهولم في شهر كانون الأول/ديسمبر.

والتفتيش في اليمن، بغية مساعدة سلطات الموانئ على زيادة قدرات الموانئ وتوليد الموارد. ويعتقد بلدي كذلك أنه من الملح تنفيذ أحكام اتفاق ستوكهولم المتعلقة بتبادل ١٥ ٠٠٠ من الأسرى ومذكرة التفاهم بشأن مدينة تعز لفتح ممرات إنسانية.

وعلى الرغم من تعقيد التحديات الراهنة، فإن بلدي يعيد تأكيد اقتناعه بأن العودة إلى السلام الدائم والاستقرار في اليمن ما زال ممكناً، من خلال الحوار والحلول التوفيقية الشجاعة فيما بين جميع الجهات الفاعلة في الأزمة. ويرحب وفد بلدي، في ذلك الصدد، بجهود الوساطة الجارية للسيد مارتن غريفيث التي مكنت الأطراف المتحاربة، في ١٥ تموز/يوليه، من قطع التزام باحترام وقف إطلاق النار وتيسير إعادة نشر القوات من ميناء الحديدة. ويناشد بلدي الأطراف الإقليمية الفاعلة أن تشارك في جهود بناءة لدعم جهود الوساطة الجارية والأطراف اليمنية أن تلتزم بتحقيق نتائج مجدية.

إن اليمن الآن، بعد عدة سنوات من النزاع، بلد مدمر يواجه فيه ٢٤ مليون شخص، حسب وكالات الأمم المتحدة، حالة طوارئ إنسانية ويعاني فيه ١٤ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي و ٣,٣ ملايين شخص من التشريد الداخلي. وهذه الحالة أكثر إثارة للقلق بالنسبة لبلدي، إذ تكثر العقبات المعتمدة وغير المقبولة التي تحول دون إيصال المعونة الغذائية وقد أدت إلى الوقف الجزئي للمعونة الإنسانية في ٢٠ حزيران/يونيه. ويجدوننا الأمل في إبرام سريع للاتفاق الذي أعلن عنه السيد بيسلي، حتى يتمكن برنامج الأغذية العالمي من استئناف تقديم المساعدات للسكان المتضررين بالكامل.

ولذلك، فإن وفد بلدي يوجه نداء عاجلاً إلى الأطراف اليمنية بأن تمتنع عن أي استخدام للمساعدات الإنسانية كأداة أو التلاعب بها، الأمر الذي يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني وللقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). وكذلك يدعوها إلى احترام الالتزام بحماية المدنيين ووضع حد لتجنيد الأطفال.

والتي يبنّ المدير التنفيذي بيسلي آثارها الوخيمة بوضوح هذا الصباح. وندعو إلى حل هذه المسألة من أجل استئناف تقديم هذه المساعدات لمن هم في حاجة إليها. ولن تؤدي أي عقبة أمام تقديم هذه المساعدات الإنسانية الحيوية إلا إلى تفاقم الأزمة الحادة بالفعل.

وفي الختام نود أن نعيد التأكيد على أن الحل الوحيد المستدام سيتجلى في عملية سياسية تفاوضية بقيادة يمنية وشاملة للجميع وعادلة تعطي الأولوية لمصالح ورفاهية جميع المواطنين اليمنيين.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يهنئ وفد بلدي السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، على إحاطاتهم المفصلة بشأن آخر التطورات في اليمن.

وإذ يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، يلاحظ بلدي، مع الأسف، أن عملية السلام في اليمن كافتحت لإحراز تقدم في تنفيذ أحكام اتفاق ستوكهولم ذات الصلة. وتحت كوت ديفوار جميع الجهات الفاعلة اليمنية على اغتنام فرصة تجديد الولاية هذه للانخراط بجدية في حوار، على النحو الذي أوصى به اتفاق ستوكهولم.

ويعتقد وفد بلدي، فيما يتعلق باتفاق الحديدة، أنه من الضروري أن تمثل جميع الأطراف بدقة لوقف إطلاق النار وتسعى إلى إعادة نشر القوات العسكرية، بما في ذلك انسحاب الحوثيين من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى برعاية لجنة تنسيق إعادة الانتشار.

وإذ يسهم الامتثال لوقف إطلاق النار في تهيئة بيئة من الثقة، لا شك في أنه سيعزز الاستئناف الكامل لأنشطة برنامج الأغذية العالمي ونشر مفتشي آلية الأمم المتحدة للتحقق

روسيا تقديم المساعدة إلى وساطة الأمم المتحدة في اليمن بصفتها الوطنية وبوصفها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على السواء.

لقد رسم السيد لوكوك والسيد بيسلي اليوم صورة غير مشجعة عن الحالة في الجمهورية اليمنية، التي تشهد إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. فالأزمة هيكلية الطابع. وقد ألحقت ضررا يتعذر إصلاحه بالسكان والاقتصاد والبنية التحتية المدنية اليمنية. فالملايين من اليمنيين يتضورون جوعا ولا يستطيعون الوصول إلى الخدمات والإمدادات الطبية الضرورية وفي حاجة ماسة إلى أنواع مختلفة من المساعدة. والبلد يعاني مرة أخرى من وباء الكوليرا. والحالة تتدهور مع كل يوم يمر وتقترب من نقطة اللاعودة. فينبغي لتقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن أن تكون من أولويات عملنا ويجب أن تجرى على أساس غير تمييزي، بصرف النظر عن من يسيطر على أي منطقة بعينها.

وندعو مرة أخرى إلى وقف شامل لإطلاق النار، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد وامتثال غير مشروط لأحكام القانون الدولي الإنساني. ويجب على جميع أطراف النزاع اليمني أن توقف فورا الغارات العشوائية على المرافق المدنية والتخلي عن التصريحات الاستفزازية والعدوانية والتحلي بضبط النفس.

وفي الختام، نشير إلى القرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، كما نفعل في كثير من الأحيان. فقد كلف القرار الأمين العام بإعداد هيكل للأمن والثقة في المنطقة بالتعاون مع دول المنطقة. ومن شأن هذا الهيكل، الذي يجمع بين جميع دول المنطقة الرئيسية - بلدان الخليج الفارسي وإيران - أن يعمل الآن ليس على تعزيز الأمن الشامل وغير القابل للتجزئة في هذا الجزء من العالم فحسب، بل وأن يساعد في حل الأزمات الطويلة الأمد والجديدة، بما في ذلك النزاع في اليمن.

وفي ذلك الصدد، يظل اقتراحنا بالبدء في وضع مجموعة من تدابير الأمن وبناء الثقة للخليج الفارسي، وفي نهاية المطاف

وختاما، تعيد كوت ديفوار تأكيد دعمها للجهود الدبلوماسية التي يبذلها السيد غريفيث، والسيد لوكوك والسيد بيسلي، للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع اليمني ولحشد الموارد اللازمة للتخفيف من الآثار السلبية للأزمة الإنسانية. ويشيد بلدي كذلك بلجنة تنسيق إعادة الانتشار وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بقيادة الفريق مايكل لوليسغارد، على تصميمهم على تهيئة البيئة اللازمة لتسوية نهائية ومستدامة للأزمة في اليمن.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المبعوث الخاص، مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام، مارك لوكوك، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيسلي، على عروضهم الشاملة للأوضاع العسكرية والسياسية والإنسانية في الجمهورية اليمنية.

إننا نؤيد جهود الوساطة التي يبذلها السيد غريفيث والفريق مايكل لوليسغارد، اللذين يسعيان إلى توجيه أطراف النزاع اليمني إلى التسليم بعدم جدوى الحل العسكري. ونحن على اقتناع بأن تنفيذ اتفاقات ستكهولم لا يزال ممكنا. ونرحب، في ذلك الصدد، بالتقدم الذي توصلت إليه الأطراف في الاجتماع المشترك للجنة تنسيق إعادة الانتشار، بقيادة الفريق لوليسغارد، ولا سيما فيما يتعلق بوضع تدابير لبناء الثقة.

وما من شك في أن إعادة نشر القوات المسلحة من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى سيساعد على كسر جمود الجوانب الأخرى من اتفاق ستكهولم، بما في ذلك تبادل الأسرى وتهدئة التوترات في تعز، وسيساعد في انطلاق مناقشات بشأن المعايير الإطارية للتوصل إلى تسوية.

لقد صوتنا جميعا مؤيدين لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. ونحن على ثقة من أن مواصلة نشر وجود دولي سيبسر الفصل بين الأطراف المتنازعة في المدينة ويعزز الاستقرار الشامل للحالة في اليمن. غير أنه ينبغي لنا ألا نتوقع نتائج فورية إذ أن الجزء الأكبر من العمل ينتظرنا. وستواصل

للشرق الأوسط بأسره، مطروحا ومهما. وقد قلنا هذا مرارا وتكرارا. فمن شأن هذه الصيغة الشاملة المساعدة في استبدال التهديدات والمواجهة بالحوار والتعاون وتحسين البيئة العامة، وهو ما من شأنه، بصورة تبعية، أن يسهم إسهاما كبيرا في نجاح الجهود اليمينية تحت رعاية الأمم المتحدة.

السيد ليفتسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على معلوماتهم المستكملة الشاملة بشأن الحالة الراهنة في اليمن. وأغتنم كذلك هذه الفرصة لأجدد تأكيد دعم بولندا الكامل والمستمر لكل الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ولأشيد إشادة خالصة بجميع موظفي الأمم المتحدة الشجعان، رجالا ونساء، ولا سيما من في الميدان منهم، الذين يقدمون المساعدة المنقذة للحياة للرجال والنساء والأطفال اليمنيين.

ونحث في ذلك السياق جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يهدد بتقويض العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. وندين كما فعلت الوفود الأخرى جميع الهجمات على أراضي المملكة العربية السعودية لأنها تهدد أمن المملكة وربما يكون لها أثر سلبي على الاستقرار الإقليمي على نطاق أوسع. وأود أن أردد في ذلك السياق تشديد مارتن غريفيث على أنه ينبغي النأي باليمن عن أي نزاعات محتملة في المنطقة.

وبالنظر إلى البيئة الأمنية الهشة الحالية فإن من الأهمية بمكان أن تعمل الأطراف على تخفيف حدة التوتر وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ويجب عليها أيضا الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات. وكما نواصل التشديد في هذه القاعة مرارا وتكرارا فإن الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ليس خيارا بل التزام بموجب القانون الدولي.

لقد أسفر النزاع الذي طال أمده في اليمن عن ظروف معيشية لملايين اليمنيين تعتمد كليا على إيصال المعونة الإنسانية. واستمعنا للتو إلى الإحاطتين اللتين قدمهما مارك لوكوك وديفيد بيسلي ورسمنا خلاهما صورة قاتمة جدا عن الوضع للأسف. وليس السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين خيارا بل نقول ومرة أخرى إنه واجب الأطراف في النزاع. وبالتالي فإننا نحثها على السماح بتدفق الواردات الإنسانية

أود أولا أن أتناول الحالة في الحديدة. إننا نرحب بالاجتماع الأخير للجنة تنسيق إعادة الانتشار، وقد تشجعنا بوضع الصيغة النهائية للاتفاقات بشأن مفاهيم العمليات لمرحلي إعادة الانتشار كليهما. ونحن نرى أن من الأهمية بمكان الحفاظ على وقف إطلاق النار وتسريع تنفيذ المراحل المتبقية من إعادة الانتشار، بالتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وكذلك نشجع الأطراف على اتخاذ خطوات ملموسة لضمان التنفيذ الكامل لجميع أحكام اتفاق ستوكهولم.

لقد قصد من وقف إطلاق النار في الحديدة أن يكون ممارسة لبناء الثقة ترمي إلى المساعدة في تمهيد الطريق لاستئناف العملية السياسية. وبين ذلك أن الحوار المباشر بين الطرفين ممكن. غير أن اتفاق الحديدة وحده لن يحل النزاع ولن يضع حدا للعنف المتصاعد في المحافظات اليمينية الأخرى. وكما أكد مارك لوكوك فلا يزال النزاع والعنف مستمرين في الكثير من الأماكن في جميع أنحاء البلد.

ولدينا إيمان راسخ بأن الوقت قد حان لتكثيف الجهود لإيجاد حل شامل للنزاع من خلال استئناف العملية السياسية

إنهاء هذا الوضع الذي ضرب حصارا على النساء والأطفال والسكان المدنيين اليمنيين جميعا في أقرب وقت ممكن.

وقد سرّنا أن نوه في أواخر عام ٢٠١٨ إلى حسن إدارة عملية الوساطة بقيادة السيد غريفيث التي أفضت إلى عقد اجتماع السويد. ونرى آخذين بالإخفاقات السابقة في الاعتبار أن اتفاق الأطراف اليمنية على الاجتماع والتفاوض والتوصل إلى توافق في الآراء على مختلف الجوانب المتعلقة باتفاق ستوكهولم يعدُّ نجاحا. ولطالما أشدنا دائما بتلك الخطوة الهامة. بيد أن الأكثر أهمية الآن أن يضمن قادة الأطراف الامتثال الصارم لتلك الالتزامات والتعاون مع المبعوث الخاص بحسن نية. وبقينا أن الالتزام بالعملية السياسية والشراكة مع الأمم المتحدة من خلال المبعوث الخاص أمران ضروريان لتحقيق أهداف السلام والاستقرار وتحسين الظروف المعيشية للسكان المتضررين من النزاع.

وقد رحبنا على الرغم من التأخير الملاحظ في تنفيذ الاتفاق، ببعض البيانات التي أدلى بها المبعوث الخاص في الجلسة المعقودة في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8551) وما ورد فيها من قبيل استمرار انخفاض مستويات العنف في جميع أنحاء المحافظة خلال الأشهر الستة لبدء نفاذ الاتفاق وحدوث انخفاض بنسبة ٦٨ في المائة في عدد الضحايا المدنيين في الأشهر الخمسة التي تلت وقف إطلاق النار. وسرّنا أن نشيد في السياق نفسه بالتعاون البناء بين الأطراف المتحاربة مع لجنة تنسيق إعادة الانتشار خلال الأشهر الأخيرة في خطط المرحلة الأولى والثانية من عمليات إعادة التوزيع. ومن الضروري أن يؤدي بهم ذلك التعاون إلى آلية الرصد الثلاثية.

وعلاوة على ذلك يدعو وفد بلدي الأطراف إلى الشروع فورا في العمل على الجوانب الأخرى من الاتفاق مثل تنفيذ عمليات تبادل السجناء والمحتجزين ومذكرة التفاهم بشأن تعز. وهي جوانب تكتسي القدر نفسه من الأهمية لإحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة.

والتجارية وتيسيرها، بما في ذلك شحنات الوقود إلى البلد، وضمان وصول المساعدة الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني إلى جميع أنحاء البلد بطريقة آمنة ودون عوائق أو شروط. ونعرب عن رفضنا القاطع لجميع القيود البيروقراطية المفروضة على حركة القوافل الإنسانية. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى بيان السيد ديفيد بيسلي. ونرفض أيضا جميع أشكال الحرمان من المساعدة الإنسانية وتحويل الموارد أو التدخل في العمليات الإنسانية.

وأود أيضا أن أردد ما ورد في بيان السفارة بباريس في حثها للحوثيين على إلغاء أحكام الإعدام التي فرضوها، فضلا عن دعوتها جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ختاما، أود أن أعثم هذه الفرصة لأعرب عن دعم بولندا الكامل لعمل جميع وكالات الأمم المتحدة وموظفيها في اليمن، فضلا عن الترحيب بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):

لقد استمعنا باهتمام بالغ إلى الإحاطات التي أدلى بها للتو السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي. ونشكرهم على الإحاطات المفصلة والمفيدة التي قدموها. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للعمل الذي يقوم به السيد مارتن غريفيث وندعوه إلى مواصلة مهمته النبيلة لأجل رفاه الشعب اليمني.

وإذ نجتمع اليوم مرة أخرى لتحليل النزاع في اليمن الذي امتد إلى عامه الخامس الآن، تود غينيا الاستوائية أن تبدأ بالإعراب عن ثنائها وتأييدها الكامل للإدارة الحسنة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية التي يتمثل هدفها الوحيد في

التنفيذي ببسلي على إحاطاتهم. تؤيد الصين جهود المبعوث الخاص غريفيث للنهوض بالعملية السياسية في اليمن وتشيد بالأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي لما بذلاه من جهود لا تعرف الكلل من أجل تحسين الحالة الإنسانية في ذلك البلد.

إن اتفاق ستوكهولم - وهو خطوة هامة نحو التسوية السياسية للمسألة اليمنية - ينبغي أن يُنفذ بمجدية. وبفضل جهود المجتمع الدولي والأطراف اليمنية، يصمد وقف إطلاق النار إلى حد كبير في الحديدة وتُحرز إعادة الانتشار تقدماً. وقد شاركت الأطراف اليمنية مؤخراً في أول اجتماع وجهاً لوجه لأعضاء لجنة تنسيق إعادة الانتشار منذ شباط/فبراير ووافقت على آلية وتدابير جديدة رامية إلى تعزيز وقف إطلاق النار والتهدئة في الحديدة.

وفي إطار المساعي الحميدة للأمم المتحدة، ينبغي أن تواصل الأطراف اليمنية إجراء الحوار والتشاور بغية حل المسائل المعلقة مثل تلك المتعلقة بقوات الأمن المحلية وإيرادات الميناء ذات الصلة وتبادل الأسرى. يجب أن يعزز المبعوث الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ولجنة تنسيق إعادة الانتشار الحوار والتعاون بهدف تحقيق التآزر للدفع قدماً بتسوية المسائل الآتفة الذكر.

وينبغي للمجلس أن يواصل الحفاظ على الوحدة وتقديم الدعم للعملية السياسية في اليمن. وتؤيد الصين اتخاذ القرار ٢٤٨١ (٢٠١٩) الذي جدد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر. ومنذ نشر البعثة، انخفضت حوادث العنف في الحديدة وكانت عمليات البعثة فعالة بوجه عام.

وبالنظر إلى تعقد البيئة في الحديدة، يتعين على البعثة التغلب على صعوبات أمنية وإدارية ولوجستية. وينبغي للأطراف اليمنية أن تعزز التعاون مع الأمم المتحدة لتقديم المساعدة وتيسير نشر البعثة وتنفيذ ولايتها. تؤيد الصين البعثة في مواصلة الإشراف على وقف إطلاق النار والمضي قدماً في إعادة انتشار

وتشعر جمهورية غينيا الاستوائية ببالغ القلق إزاء الأزمة الإنسانية التي تضر باليمن نتيجة للنزاع. وأسهم تزايد انعدام الأمن الغذائي والأوبئة وانهيار النظام الصحي علاوة على التضخم والتدهور الاقتصادي إلى حد كبير في تفاقم هذه الأزمة.

ونوه في مواجهة هذا الوضع، مع الشعور بالقلق، إلى القرار الذي اتخذته برنامج الأغذية العالمي بتعليق إيصال المساعدات الإنسانية في عاصمة البلد جزئياً. وعليه ندعو سلطات الأطراف المتحاربة لإيجاد حل للحوادث التي أدت إلى تعليقها كي يتسنى استئناف تقديم المعونة وتوزيعها على الآلاف من الأشخاص الذين هم بحاجة إليها. ونرى على الرغم من عدم إبرام اتفاق بعد، أن المفاوضات جديدة بالاهتمام. ونشيد بالجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي لبلوغ ذلك الهدف.

وبالمثل نكرر الإعراب عن القلق إزاء تزايد الوفيات من جراء الانتشار السريع لوباء الكوليرا الذي أودى بحياة الآلاف منذ بداية تفشيه في البلد. وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف على تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين إلى الأدوية والخدمات الأخرى. كما نناشد جميع الأطراف أن تتيح للنازحين في جميع أنحاء البلد إمكانية الحصول على الغذاء والرعاية الطبية والمأوى.

وأخيراً، أود أن أشدد على أهمية إحراز تقدم بشأن جميع المسائل المذكورة، التي تستحق حلاً مستداماً لضمان إمكانية استئناف المحادثات بين الطرفين بشأن التوصل إلى حل سياسي شامل. وعلاوة على ذلك، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل للجهود الدبلوماسية التي يبذلها المبعوث الخاص غريفيث، وكذلك للعمل الذي يضطلع به وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد لوكوك، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد ببسلي، للتخفيف من معاناة السكان وحل النزاع في اليمن.

السيد ياو شاوجون (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك والمدير

السيد بيكستين دي بوستوريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك والسيد ديفيد بيسلي على إحاطاتهم.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٤٨١ (٢٠١٩) بالإجماع بشأن التحديد لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى تيسير التنفيذ الكامل لها في إطار زمني معقول.

ونخطط علماً مع الارتياح بنتائج الاجتماع الأخير للجنة تنسيق إعادة الانتشار، المعقود في الحديدة، بما في ذلك الاتفاقات بشأن التهدة ومفهوم العمليات للمرحلتين الأولى والثانية من إعادة الانتشار. وندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاق الانسحاب واحترام وقف إطلاق النار بالكامل وحل نقاط الخلاف المعلقة، بما في ذلك مسألة قوات الأمن المحلية. وما زلنا ندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ اتفاق ستوكهولم بكامله، بما في ذلك اتفاق تبادل الأسرى ومذكرة التفاهم بشأن تعز.

وعلاوة على ذلك، تواصل بلجيكا تشجيع المبعوث الخاص على الاستمرار في إعداد الخطوات المقبلة في العملية السياسية، التي يجب أن تكون شاملة. إن لاتفاق الحديدة أهمية خاصة بالنسبة للحالة الإنسانية، ولكن جوهر النزاع يتطلب حلاً سياسياً مستداماً وشاملاً للجميع. ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل لجهود المبعوث الخاص مارتن غريفيث.

ولا يزال العنف مستمراً في سائر أنحاء البلد، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الثقة بين الطرفين. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر هذا العنف على إيصال المساعدات الإنسانية. وندعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد. وتشعر بلجيكا ببالغ القلق إزاء ارتفاع عدد الأطفال الضحايا، ولا سيما نتيجة للغارات الجوية والقتال البري، وتحث جميع الأطراف على اتخاذ تدابير فورية لحماية الأطفال. وعلاوة على ذلك، ندين بشدة الهجمات بالطائرات المسيرة والقذائف على أهداف مدنية

القوات والإجراءات المتعلقة بالألغام، وتثني على عمل البعثة وتفاني موظفيها.

وتدعم الصين الأطراف اليمنية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثل القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ التابعة لها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، للعودة إلى مسار الحوار من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة اليمنية. ولا بدّ من صون سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه.

ونظراً لأن بلدان المنطقة تؤدّي دوراً هاماً في المسألة اليمنية، تؤيد الصين تعزيزها للحوار وتعاونها مع الأمم المتحدة لتهيئة الظروف المواتية للأطراف اليمنية من أجل تخفيف حدة التوترات وتعزيز الثقة المتبادلة والنهوض بالعملية السياسية. وتدين الصين جميع الهجمات على المدنيين والمهاكل الأساسية المدنية.

فمنذ اندلاع الحرب في اليمن، عانى الشعب اليمني من العنف والجوع والمرض والتشريد، وغير ذلك من التهديدات. وتشعر الصين ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في اليمن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد ما يقدمه من مساعدات وأن يُقدّم دعماً نقدياً وعينياً مخصصاً لهذا الغرض وأن يفي بالتعهدات التي قطعها في الوقت المناسب. وينبغي لجميع الأطراف المعنية كفالة تمكين العاملين في المجال الإنساني من التنقل في اليمن بحيث تصل الإمدادات الإنسانية إلى جميع السكان والمناطق التي تحتاج إلى المساعدة.

وتتابع الصين عن كتب الأزمة الغذائية في اليمن وتدعم عمل برنامج الأغذية العالمي لتحسين الأحوال المعيشية للشعب اليمني. كما قدمت الصين إلى اليمن دفعات متعددة من المعونة الإنسانية، مثل الأغذية والأدوية، عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، وستواصل بذل قصارى جهدها لمساعدة الشعب اليمني في معالجة النقص لديه في الاحتياجات الأساسية، مثل الملابس والأغذية والأدوية والرعاية الصحية.

الرامية إلى تعزيز وقف إطلاق النار ومفاهيم العمليات لمرحلي إعادة الانتشار. إن الاتفاق إذا ما نفذ سيساعد في تخفيف حدة التوتر في المنطقة. وهو أيضا نقطة انطلاق نحو التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة. ونحن نتفق في الرأي بالتأكيد مع ما ذكره السيد مارتن غريفيث فيما يتعلق بحقيقة أن الاتفاق مدخل إلى عملية سياسية. ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أن الهدف النهائي هو التوصل إلى اتفاق شامل. ونأمل أن تتمكن من التوصل إلى ذلك الاتفاق الشامل في أقرب وقت ممكن. وما زلت متفائلا إزاء العمل الذي يقوم به السيد غريفيث في هذا الصدد.

كما أننا نواصل الضغط من أجل تنفيذ اتفاق ستوكهولم ومواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي شامل لإنهاء النزاع. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا للعمل الذي يضطلع به المبعوث الخاص والفريق أول لوليسغارد، وتوجه إليهما بالشكر على جهودهما التي لا تكل في السعي إلى إرساء السلام على نطاق أوسع في اليمن. وشأننا شأن الآخرين، فإننا ندين أي أعمال أو هجمات من شأنها أن تزيد من تصعيد النزاع، بما في ذلك الهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي من شأنه أن يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

ثانيا، تشعر إندونيسيا ببالغ القلق إزاء عدم استعداد الحوثيين للتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، مما أسفر عن تعليق جزئي للمعونة في بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطات. ونحن ندرك تماما أن هذا هو الطريق الذي يجب أن يسلكه برنامج الأغذية العالمي لمنع تحويل مسار المواد الغذائية عن بعض من أشد الناس ضعفا في اليمن. نحن ندعو الحوثيين إلى التعاون مع برنامج الأغذية العالمي ونؤكد مجددا دعمنا للجهود الإنسانية للأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأغذية العالمي. لقد أيدنا النداء الذي وجهه المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد ديفيد بيسلي. ومن المأمول أن يتم التوقيع في أقرب وقت ممكن

في المملكة العربية السعودية التي يتبناها الحوثيون. هذه الهجمات غير مقبولة.

ويلزم بذل الجهود لتحسين الحالة الإنسانية، التي لا تزال كارثية، كما سمعنا مرة أخرى هذا الصباح. ونشيد بالوكالات الإنسانية على علمها الفذ على الرغم من الصعوبات. ومن الضروري أن تيسر جميع الأطراف وصول المساعدات الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني. وندين بشدة، على وجه الخصوص، أية إساءة استخدام للمساعدة الإنسانية. يجب تقديم المساعدة لمن هم في حاجة إليها. ويساورنا القلق لأن الحالة في صنعاء لم تحل بعد. وكما أعلن ديفيد بيسلي، يحدونا الأمل في أن يتم التوقيع على اتفاق في القريب العاجل.

ونشير مع القلق إلى الوضع المالي، على النحو الذي وصفه مارك لوكوك. وقد دفعت بلجيكا مساهمتها في الصندوق الإنساني لليمن وتدعو الجهات المساهمة الأخرى إلى أن تفعل الشيء نفسه.

وأخيراً، من الأهمية بمكان أن نواصل النظر في الانتهاكات المرتكبة في الإقليم. وندعو جميع الأطراف إلى أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تشعر بلجيكا بالجزع إزاء فرض الحوثيين عقوبة الإعدام على ٣٠ شخصا في صنعاء. هؤلاء الأشخاص مدرجون في قائمة تبادل الأسرى. يجب تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى في أسرع وقت ممكن.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد مارتن غريفيث، السيد مارك لوكوك، والسيد ديفيد بيسلي على إحاطاتهم. ونؤكد لهم دعم إندونيسيا الكامل في ما يقومون به. وتعليقا على الإحاطات، تود إندونيسيا أن تؤكد على ثلاث نقاط.

أولا، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع المشترك للجنة تنسيق إعادة الانتشار بشأن التدابير الجديدة

على الاتفاق وتنفيذه. وأعتقد أن ذلك جزء هام جدا من تحقيق النجاح. وأود مرة أخرى أن أؤكد على أنه لا ينبغي ولا يمكن تسييس المعونة الإنسانية. هذا ببساطة أمر غير مقبول.

وتلاحظ إندونيسيا أيضا شواغل مارك لوكوك المشروعة بشأن المسائل المتعلقة بالتمويل. ثم حاجة ماسة إلى الوفاء دون تأخير بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر جنيف لإعلان التبرعات. سنشهد كارثة إنسانية إذا ظلت العملية دون تمويل. لقد استمعنا إلى ما قاله السيد لوكوك عن تعليق الخدمات الطبية ومدى توافر الأغذية، وبالطبع إغلاق ٢١ برنامجا رئيسيا آخر، وهو أمر مثير لبالغ القلق.

ثالثا، نرحب بتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدية لفترة ستة أشهر أخرى وقيادة الفريق أول لوليسغارد لتوجيه البعثة. وفي هذه المرحلة، فإن النشر الكامل للبعثة أمر بالغ الأهمية ليس لرصد تنفيذ اتفاق الحديدية فحسب، بل وبالغ الأهمية لتيسير المساعدة الإنسانية. ويسرنا أنه منذ إنشاء البعثة حدث انخفاض عام في كل من العنف وتراجع عدد الإصابات المبلغ عنها في صفوف المدنيين، إلى جانب تزايد عدد العائدين إلى المنطقة وتزايد النشاط الاقتصادي في الحديدية. وفي هذا الصدد، يشرف إندونيسيا أنها تمكنت من المشاركة في البعثة، ونحن على استعداد لمواصلة الإسهام فيها.

وفي الختام، فإن الأزمة في اليمن ستذكر باعتبارها إحدى أكبر الأزمات الإنسانية في تاريخ البشرية. ومع ذلك، يمكن أيضا أن تذكر باعتبارها من أفضل النجاحات التي حققتها المجلس إذا واصلنا البقاء متحدين وواصلنا دعم كل الجهود الرامية إلى التوصل إلى السلام وتفادي كارثة في المستقبل.

السيد هيوستن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): ألمانيا تشعر بالقلق أيضا إزاء استمرار الهجمات العسكرية. ونحن ندين على وجه الخصوص الهجمات التي شنت على المملكة العربية السعودية وما وقع منها مؤخرا بوجه عام. من الواضح جدا

أنه بالنسبة لهذا النزاع، كما هو الحال بالنسبة لنزاعات عديدة أخرى، لا يوجد حل عسكري. ولذلك، فإننا نؤيد كل الجهود التي يبذلها السيد مارتن غريفيث للتوصل إلى حل سياسي. ونعتقد أن النظر في جميع الخطوات التكتيكية اللازمة لتنفيذ اتفاق ستوكهولم هو النهج الصحيح بل والأهم لمواصلة أخذ الهدف الاستراتيجي في الحسبان، ألا وهو إحراز تقدم في العملية السياسية. إنها مسألة إرادة سياسية. يمكن إيجاد حل. عناصر الحل موجودة. يجب فحسب ترتيب أجزاء الحل معا.

وأود أن أكرر ما قاله مارتن غريفيث وممثلا المملكة المتحدة وبولندا فيما يتعلق بأحكام الإعدام التي صدرت بحق ٣٠ مدنيا. وأحث الحوثيين المسؤولين على إلغاء هذه الأحكام غير المقبولة. وأود أيضا أن أكرر ما قاله السيد غريفيث فيما يتعلق بالفريق أول لوليسغارد. إن مثابرتة رائعة حقا وأهنته على النجاح الذي حققه. وأشكر السيد لوكوك والسيد بيسلي على جهودهما. وأتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى فريقيهما في الميدان على ما يقومون به في ظل ظروف صعبة. من غير المقبول أن يواجه العاملون في مجال المعونة الإنسانية المشاكل التي يواجهون في الوقت الراهن في الميدان. وأعتقد أن مارك لوكوك قال إنه من المفارقات أن بعض أولئك الذين طلبوا المساعدة الإنسانية هم الذين يجعلون إيصال هذه المعونة صعبا في الوقت الراهن. وأود أن أناشد جميع الأطراف التقيد بالقانون الدولي الإنساني. هذا أمر واضح جدا ولا يسعنا إلا أن نكرره يوما بعد يوم.

ويحدوني الأمل في أن يتلقى السيد بيسلي قريبا الرسالة النصية الصحيحة التي تقول إنه تم الآن الاتفاق بالفعل وأن بوسع برنامج الأغذية العالمي مواصلة تقديم المعونة الإنسانية على نحو كامل. وأعتقد أنه اتخذ القرار السليم بخفض المعونة لأنه كان هناك كثيرون يستفيدون من المساعدات التي لا يستحقونها. وفي الوقت نفسه، كان من الصواب تماما استمرار تلقي أولئك الأضعف للدعم.

قوات أمن محلية في الحديدة، وإدارة الإيرادات المتأتية من النشاط التجاري والتنفيذ الفعال للمرحلتين المتوحيشتين في إعادة نشر القوات.

تحقيقاً لهذه الغاية، نشدد على المسؤولية الخاصة للبلدان القادرة على التأثير على الأطراف المتحاربة التي يمكنها، بل ويجب عليها، أن تفعل المزيد لإقناعها بتخفيف مواقفها، وتجنب المزيد من التصعيد، والوفاء الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وفي نهاية المطاف الامتثال لما تم الاتفاق عليه في الحديدة. ونشدد على أن المجتمع الدولي، ولا سيما المجلس، لا يمكن أن يتسامح مع المزيد من التأخير فيما يتعلق بتلك المسائل الحاسمة، أو مع الأعمال الاستفزازية والمزعزعة للاستقرار، بما في ذلك الأعمال التي تقوم بها بلدان ثالثة، والتي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد الصراع في بيئة تستمر فيها الأزمة الإنسانية المدمرة التي تلوح في أفق ذلك البلد والآخذة في التدهور على الأرض.

إن الزيادة الكبيرة في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة والحماية اليوم، ووجود ٣,٣ مليون يمني مشرد، واندلاع وباء الكوليرا الجديد، كلها آفات يجب أن تحملنا جميعاً على الشعور بالمسؤولية جزئياً عنها. إن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة وسائر الكيانات غير الحكومية في تخفيف المعاناة الإنسانية عمل جدير بالثناء، ولكن حقيقة الأمر أن المأساة تطغى على قدراتها. كما أشارت المنظمة، فإن الكفاح من أجل منع المجاعة يتبدد حالياً في اليمن. وفي ظل هذه الظروف، من المؤسف أن كمية الواردات لا تزال قاصرة عن تلبية الاحتياجات نتيجة لاستمرار القيود الشديدة واللاإنسانية المفروضة على مينائي الحديدة والصليف، مما أدى إلى خيبة الأمل في التدفقات التجارية في السلع الأساسية، من قبيل المواد الغذائية والأدوية والوقود. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد أن الموانئ والمطارات والطرق يجب أن تظل مفتوحة وعاملة، وأن المعونة الإنسانية

وأود أيضاً أن أكرر النداء الذي وجهه السيد بيسلي لمن تعهدوا بتقديم المعونة الإنسانية لتنفيذ تعهداتهم. ألمانيا قد أوفت بما عليها. وقد زدنا حجم تعهدنا. ولكننا في الواقع نناشد الذين تعهدوا، بما في ذلك من المنطقة، بتقديم مبالغ كبيرة أن ينفذوا تعهداتهم. لقد استمعنا إلى الأرقام ولا يمكن فحسب أن نسبح بتوقف المعونة الإنسانية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن دعم ألمانيا للعمل الذي يقوم به السيد غريفيث والسيد لوكوك والسيد بيسلي والفريق أول لوليسغارد. وأرجو أن يفعلوا كل ما في وسعهم لإنهاء أسوأ أزمة إنسانية في عصرنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل

بيرو.

نود نحن أيضاً أن نشكر السيد غريفيث والسيد لوكوك والسيد بيسلي على عروضهم الهامة والمفصلة. ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها كل منهم في مجالات عمله التي تكمل بعضها بعضاً والرامية إلى تقريب الأطراف بقدر أكبر من حل سياسي شامل للنزاع في اليمن ومعالجة أسوأ أزمة إنسانية في العالم اليوم.

بيرو تتابع التطورات في اليمن بقلق. وبينما نرحب بالتفاهات الأولية التي تم التوصل إليها مؤخراً على المستوى التقني في إطار لجنة تنسيق إعادة الانتشار، والتي نهنئ الفريق أول لوليسغارد عليها، لا يسعنا إلا أن نؤكد على الطبيعة الهشة للغاية للحالة الراهنة بالنظر إلى الريبة العميقة التي لا تزال سائدة بين الأطراف والتصلب في مواقفها.

نحن نعتقد أننا عند منعطف حاسم، يتطلب أكثر من أي وقت مضى أن يبدي قادة كلا الطرفين علامات ملموسة على الالتزام الحقيقي والإرادة السياسية التي تترجم إلى إحراز تقدم ملموس وسريع بشأن القضايا الحاسمة الأهمية، من قبيل تشكيل

مايكل لوليسغارد من أجل تنفيذ اتفاق استكهولم، والتوصل إلى تسوية سياسية وفقا للمرجعيات المتفق عليها، وهي مبادرة مجلس التعاون الخليجي، وآيتها التنفيذية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

إن الحكومة اليمنية ملتزمة بالتنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم بكافة مكوناته المتصلة باتفاق الحديدة، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين ورفع الحصار عن تعز، ورفضها المطلق لأي محاولة للاجتهااد بتفسير ذلك الاتفاق، أو البحث عن حلول وبدائل لتبرير تجاوزات وتعنت الميليشيات الحوثية، والتهرب من التزاماتها بتحقيق السلام، ووضع العراقيل بهدف الرقابة والسيطرة على مدينة الحديدة وموانئها باتباع أسلوب المراوغة والمماطلة وخداع المجتمع الدولي.

في هذا الصدد، تشدد الحكومة اليمنية على أهمية تنفيذ عملية إعادة الانتشار، وفقا لمفهوم العمليات المتفق عليه، وتطبيق آلية الرقابة الثلاثية، والتركيز على استكمال كل مرحلة من مراحل إعادة الانتشار قبل الشروع في أي مراحل لاحقة. ويجب التشديد على تنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار بعد تحديد هوية السلطة القانونية والأجهزة الأمنية وآلية تحصيل الإيرادات. ونرفض قبول أي إجراءات أحادية الجانب، وكذلك عملية الانسحاب المهزلية والصورية من جانب الميليشيات الحوثية التي تشكل انتهاكا واضحا لنص وروح اتفاق ستوكهولم، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخروجها عن مفهوم العمليات المتفق عليها في الفترة الماضية.

نشدد على أهمية فتح المعابر والطرق وتيسير التنقل، وتفادي تقييد حركة موظفي الأمم المتحدة في مدينة الحديدة، الأمر الذي أدى بدوره إلى إفشال عقد الاجتماعات المشتركة والثنائية في المدينة، مما أقتضى عقد الاجتماع الأخير للجنة تنسيق إعادة الانتشار في عرض البحر على متن سفينة تابعة

ووصول السكان إليها لا يمكن ولا يجب أن تكون مرهونة بأي هدف عسكري. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون بوسع العاملين في المجال الإنساني مساعدة السكان بطريقة آمنة وغير مقيدة.

كذلك نشجع الدول التي شاركت في مؤتمر إعلان التبرعات في شباط/فبراير على تسديد مساهماتها السخية والحاسمة حتى يمكن لخطوة الاستجابة الإنسانية الحاسمة من لسد الثغرات بالنسبة للسكان اليمنيين المنكوبين، من استئناف عملياتها من دون عائق.

في الختام، أشدد على حتمية تمكن السيد غريفيث من الاستمرار في التعويل على الدعم الحازم من جانب المجلس والجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في الصراع لدى اضطلاعهم بالمهمة المعقدة المتمثلة في إقناع الأطراف بالموافقة على حل سياسي شامل للجميع، حل تؤيده الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لسيادة اليمن ووحدته وسلامته الإقليمية.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أهنتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لكم ولوفدكم كل التوفيق والنجاح.

منذ البداية، شرعت الحكومة اليمنية وتوجيهات من الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، في التعاطي الإيجابي مع المسألة، وإبداء المرونة، وتقديم الكثير من التنازلات حرصا منها على إحلال السلام، وإنهاء الانقلاب وأثاره، واستعادة مؤسسات الدولة، والتخفيف من معاناة شعبنا اليمني. وقد حرصت الحكومة اليمنية على دعم جهود الأمم المتحدة من خلال المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد مارتن غريفيث، ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار في الحديدة، اللواء

بالأسلحة المهربة والتكنولوجيا العسكرية المستخدمة في هذه العمليات الإرهابية.

في خطوات تنبئ عن نوايا الاستمرار في الحرب وعدم الانصياع لجهود السلام ومضاعفة الأزمة الإنسانية.

إن معرض الميليشيات الحوثية الذي أعلن عنه خلال الأسابيع الماضية ومقارنته بالقطع ذاتها التي عرضها الحرس الثوري الإيراني في معرض افتتاح في مطلع العام ٢٠١٩، يقدم أدلة وبراهين واضحة على مصدر الأسلحة الحوثية المستخدمة في قتل الشعب اليمني، واستهداف الأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة، وتهديد الملاحة الدولية. ويعد ذلك بمثابة تحد واضح للمجتمع الدولي وخرق صريح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) والقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

وتدعو الحكومة اليمنية المجتمع الدولي وهذا المجلس المقرر إلى تحمل مسؤولياته لحفظ الأمن والسلم الإقليمي والدولي، واتخاذ إجراءات رادعة لمحاسبة النظام الإيراني لدوره التخريبي في المنطقة، وإطالة أمد الحرب في اليمن من خلال تزويد الميليشيات الحوثية بالأسلحة والصواريخ التي تهدد أمن واستقرار وسلامة المنطقة والملاحة الدولية في مضيق باب المندب، أحد أهم الممرات التجارية الدولية في العالم.

يجب ألا يُنظر إلى الوضع في اليمن كأزمة إنسانية وحسب، مع عدم التقليل من صعوبة الوضع الإنساني، نتيجة انقلاب الميليشيات الحوثية على الدولة، كون الأزمة الإنسانية هي نتيجة وليست سبباً، ولمعالجة هذه الأزمة، ينبغي على المجتمع الدولي دعم جهود السلام المبني على المرجعيات المتفق عليها، وإنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة وتمكينها من أداء مهامها ودعم المجتمع الدولي لجهود الحكومة اليمنية لمواصلة دورها من خلال اعتماد خطط وبرامج تواكب المستجدات والتطورات في مختلف القطاعات، لما من شأنه مواصلة الإصلاحات الإدارية

للأمم المتحدة. وتؤكد الحكومة اليمنية العمل على تصحيح مسار عملية إعادة الانتشار، وتفادي الأعمال السلبية التي حدثت خلال الفترة الماضية في ما يتعلق بالمرحلة الأولى من عملية إعادة الانتشار وفق المفاهيم والمسارات المتفق عليها، وإزالة المظاهر العسكرية، ونزع الألغام وردم الخنادق والأنفاق في مدينة الحديدة، وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى.

للأسف، من الصعب البناء على تدابير بناء الثقة بينما لم تقم الأمم المتحدة بممارسة الضغط على الميليشيات الحوثية لفتح نقاط عبور في مدينة الحديدة. ولذلك من الصعب البناء على تلك التدابير، وعقد تلك الاجتماعات في عرض البحر.

لدى تقييم اتفاق استكهولم، على مدى الأشهر الماضية الثمانية الماضية، للأسف الشديد كما ذكر، لم يُجرز أي تقدم ملموس حتى الآن، باستثناء ما سبق الإعلان عنه من حيث الانسحاب من جانب واحد، وهو مسرحية هزلية للأسف الشديد. وعلى النقيض من ذلك، عملت الميليشيات الحوثية في أعقاب توقيع اتفاق استكهولم، على تعزيز المواقع العسكرية وحفرت الخنادق، وفي نفس الوقت، قامت بفتح جبهات عسكرية أخرى في الكثير من المناطق، وضاعفت من الأزمة الإنسانية للشعب اليمني. وقامت أيضا بإطلاق القذائف التسيارية والطائرات المسيرة بدون طيار ضد أبناء الشعب اليمني وعلى القرى. واستهدفت أيضا المنشآت المدنية، والأحياء المكتظة بالسكان في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

منذ اتفاق استكهولم، دأبت الميليشيات الحوثية على مواصلة التصعيد العسكري، واستهداف المنشآت العامة وارتكاب المزيد من الانتهاكات التي تتنافى مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.، وإطلاق الطائرات المسيرة، والقذائف التسيارية على أبناء الشعب اليمني وباتجاه المملكة العربية السعودية الشقيقة. كذلك استهدفت الملاحة البحرية الدولية. يقوم النظام الإيراني من جانبه بدعم الميليشيات الحوثية عن طريق تزويدها

ومنعها دخول أكثر من ٨٨ سفينةً إغاثيةً وبنفطيةً واستهداف ٧ سفن إغاثية وتجارية في البحر الأحمر، واحتجاز ونهب أكثر من ٣٨٨ شاحنةً محملة بالمساعدات والأدوية والمستشفيات النفطية، منها شاحنات محملة بأدوية الكوليرا والملاريا، وتفجير ٤ شاحنات إغاثية، واستهداف مخازن برنامج الأغذية العالمي عند الكيلو ٧ بالحديدة، وقصف مطاحن البحر الأحمر وإحراق وإتلاف آلاف الأطنان من الحبوب التي تكفي لمساعدة ٣,٧ ملايين شخص، واحتجاز موظفي المنظمات الدولية ومنعهم من الوصول إلى المناطق المتضررة لتقييم الوضع الإنساني، والتحكم في منح تصاريح الدخول، وبرامج الزيارات لرسم الصورة التي يريدونها، والتلاعب بأسماء المستفيدين والمستحقين للمساعدات وسرقتها وتحويل معظمها لدعم أنصارهم ومجهودهم الحربي، وبيع بعضها في السوق السوداء وإنشاء منظمات محلية تحت قيادة شخصيات حوثية أو موالية للحوثيين، واحتكار توزيع المساعدات الإنسانية على هذه المنظمات، وطردهم الموظفين الدوليين واحتجاز وسجن الموظفين المحليين العاملين في تلك المنظمات والذين يرفضون الخضوع لابتزاز تلك الميليشيات، ومن ذلك احتجاز ٢٠ موظفا تابعين لوكالة التعاون التقني والتنمية الفرنسية، ومنعهم من المغادرة من مديرية بني قيس بمحافظة حجة، ومصادرة جوازاتهم لمدة أسبوع كامل.

إن الحكومة اليمنية تدعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى إدانة هذه الخروقات من قبل الميليشيات الحوثية وممارسة الضغط عليها وعلى من يدعمها، والرفع الفوري لجميع القيود المفروضة على وكالات المساعدات الإنسانية والسماح لمنظمات الأمم المتحدة، وعلى رأسها برنامج الأغذية العالمي، بممارسة مهامها والاضطلاع بمسؤولياتها النبيلة والإنسانية في اليمن. كما تؤكد الحكومة استمرارها في تقديم كل الدعم اللازم لتسهيل إيصال المساعدات الغذائية والإنسانية للتخفيف من معاناة المواطنين في كافة أرجاء اليمن.

والمالية، واستكمال عملية بناء مؤسسات الدولة، ومواجهة التحديات والالتزام باعتماد سياسات ناجعة، ومواصلة جهود توفير الخدمات ودعم التعافي الاقتصادي، وإعادة الإعمار وتطبيع الحياة العامة، باعتبار الحكومة اليمنية مسؤولة عن كافة أبناء الشعب اليمني في جميع المحافظات دون استثناء.

وقد أكدت الحكومة اليمنية خلال الفترة الماضية على نجاحها في تحقيق استقرار العملة الوطنية وتعزيز إيرادات الدولة، ومحاربة غسل الأموال، والحد من التجارة غير القانونية للمستشفيات النفطية، وتفعيل مؤسساتها المالية والخدمية وإعادة العملية النقدية إلى داخل الدائرة البنكية مما ساهم في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية.

تستمر الميليشيات الحوثية في سرقة المساعدات الغذائية خاصة تلك المقدمة من برنامج الأغذية العالمي وعرقلة العمل الإنساني. وتحمل الحكومة اليمنية الميليشيات الحوثية مسؤولية قرار برنامج الأغذية العالمي الصادر في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بشأن التعليق الجزئي لعمليات المساعدات الإنسانية في المناطق الواقعة تحت سيطرة تلك الميليشيات، وخاصة في مدينة صنعاء، والذي سوف يؤثر على أكثر من ٨٥٠.٠٠٠ شخص من الفئات الأكثر احتياجا، خاصة الأطفال والنساء. إن استمرار تعنت الميليشيات الحوثية وإصرارها على استهداف وسرقة قوت المواطنين الأكثر حاجة في اليمن، وضلوع قياداتها في هذه الممارسات، دون مراعاة لأي قيم إنسانية وأخلاقية، يعد جريمة وانتهاكا صارخا للأعراف والقوانين الدولية، ولا يقل عنها بشاعة صمت المجتمع الدولي أمام تلك الجرائم والانتهاكات.

كما تواصل الميليشيات الحوثية سياسية التجويع بحق أبناء الشعب اليمني من خلال استمرارها في سرقة المساعدات الإنسانية والغذائية المقدمة من المنظمات والوكالات الدولية، وفرض منافذ جمركية على الشاحنات الإغاثية في مداخل المحافظات التي تسيطر عليها تلك الميليشيات، واحتجاز الميليشيات الحوثية

الدفع بأولادهم بين سن السادسة والسادسة عشر إلى تلك المراكز لتسميم أفكارهم بالنزعات الطائفية والأفكار التحريضية وتشجيعهم على الالتحاق بجبهات القتال في انتهاك صارخ لحقوق الطفل وتدمير ممنهج لحاضر ومستقبل هؤلاء الأطفال.

قبل الختام، أود الإشارة إلى أن الميليشيات الحوثية مستمرة في استهداف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وأيضا قنص الأطفال والنساء. وكنت أتمنى من السيد لوكوك أن يشير إلى أن قنص الأطفال وأيضا قنص النساء هو من قبل الميليشيات الحوثية المسلحة. وأيضا، تعرض طفل عمره ٩ سنوات قبل يومين لقنص حوثي وهو في منزله.

كما نعرب عن استغرابنا من تقديم الشكر والثناء لشخصيات مدرجة في قائمة العقوبات من قبل هذا المجلس، ويمارسون الانتهاكات الجسيمة بحق أبناء الشعب اليمني، وأيضا يوجهون قيادتهم لخلق العراقيل البيروقراطية. وقبل انعقاد هذا المجلس، يرسلون رسائل بأنهم موافقين على عقد اتفاقات لتجنب الإدانة من هذا المجلس أو للتهرب من تحمل المسؤولية؛ وبعد جلسات هذا المجلس يتهربون من تلك الالتزامات. كما نؤكد هنا أن الأزمة الإنسانية في اليمن ليست محل مساومة سياسية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.

أقدمت الميليشيات الحوثية على إصدار أحكام إعدام باطلة وجائرة بحق ٣٠ محتظفاً من الناشطين والأكاديميين والسياسيين، بعد سنوات من اختطافهم وممارسة مختلف صنوف التعذيب الجسدي والنفسي بحقهم. ونطالب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والأمين العام للأمم المتحدة، التدخل واستخدام كافة الوسائل الممكنة لوقف تنفيذ هذه الأحكام الجائرة من قبل محكمة لا تعد ذات صفة قانونية وتستخدم القضاء كأداة لتلك الميليشيات لقمع معارضيتها.

إن ما تقوم به الميليشيات الحوثية من محاكمات صورية وإصدار أحكام إعدام خارج القضاء ضد مواطنين أبرياء مشمولين ضمن اتفاقية تبادل الأسرى التي نص عليها اتفاق ستوكهولم، يمثل عملاً خارج نطاق القانون تقوم به مجموعات مسلحة غير شرعية ولا تمتلك أي سلطة قانونية أو قضائية تحولها إصدار مثل هذه الأحكام. ونشدد على ضرورة استخدام كافة الوسائل الممكنة للضغط على تلك الميليشيات من أجل إطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين والمختطفين والمخفيين قسرياً، والواقعين تحت الإقامة الجبرية في سجون ومعتقلات التعذيب التابعة لتلك الميليشيات.

تفرض الميليشيات الحوثية إتاوات ومبالغ مالية كبيرة على المدارس الخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة تلك الميليشيات، مما تسبب في إغلاق الكثير منها لعدم قدرتها على الدفع، مما يخلق واقعا مؤلماً لمستقبل الأطفال وحرمانهم من التعليم والزج بهم في النزاع بدلا من التحصيل العلمي. ليس هذا فحسب، بل إن قادة تلك الميليشيات أنشأوا مراكز صيفية ويجبرون الأهالي على